

ذاكرة
عراقية

بلدية بغداد
قبل تأسيس
أمانة العاصمة
سنة 1923



كيف انتهى حزب
التقدم بعد انتصار
رئيسه عبد المحسن
السعدون؟

انتخابات 1932 مشاهد ومعارك





الإعدادية المركزية في بغداد .. صرح تعليمي كبير المدرسة الثانوية في بغداد

■ خنساء زكي شمس الدين

تعد الإعدادية المركزية (المدرسة الثانوية سابقاً) من أقدم المدارس التي أُسِّسَتْ في بغداد بجانب الرصافة وعلى ضفاف نهر دجلة، وتعد صرحاً حضارياً وموقعاً تراثياً مهماً أما سبب تسميتها بالمركزية فيعود إلى كونها في مركز مدينة بغداد، وهي المدرسة الوحيدة التي كانت تجمع بين الدراسة الأكاديمية والعسكرية. وفيما يأتي استعراض لتطورها التاريخي من خلال اللقاء الضوء على الخلفية التاريخية لبناء المدرسة، وما يحيط بها من شواخص ومرکز حضارية مهمة.

الدين الناصري للغة العربية وعبد العزيز الباجه جي للرياضيات ونجيب المشرقي للغة الإنكليزية وأخيراً وديع عبد الكريم للطبيعيات. وفي مطلع شهر أيار من عام ١٩٢١ تقرر نقل المدرسة الثانوية إلى بناية أخرى هي مدرسة الاتحاد (المأمونية)، ولكن لمدة قصيرة لحين توفر بناية تصلح لها، وكانت تلك من أهم المشاكل التي كان يعاني منها التعليم الثانوي والتي كانت تقف عائقاً أمام فتح عدد من المدارس الثانوية. إن مشكلة البنائيات وعدم المباشرة بإنشاء بنايات جديدة كانت من المشاكل المستعصية، ولعل من الأسباب المباشرة لذلك أن القوات العسكرية البريطانية كانت بحاجة إلى بنايات في بغداد مما جعلها تشغل بنايات المدارس القديمة كمكاتب ومقرات إدارية لها.

وتنتج ذلك الوضع لم يكن أمام وزارة المعارف إلا أن تتخذ بنايات غير ملائمة أو تستأجر دوراً فتجعلها مدارس علمياً بان تلك الدور لم تكن مهيأة أو صالحة كمدراس، ولم تستطع الحكومة حينذاك أعداد ابنية للمدارس لضعف ميزانية الدولة التي لم تكن قادرة على توفير المبالغ اللازمة لتلك البنائيات، ولم تستطع وزارة المعارف بناء عدد من المدارس إلا في عام ١٩٢٨، استناداً لما ورد في التقرير المرفوع من الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم عام ١٩٢٩ حول بنايات المدارس، والذي أشار فيه إلى أن عدد المدارس بلغ (١٨) مدرسة جديدة وأربعة توسيعات في

وانضم اليهم عدد من الاساتذة العراقيين من بينهم عبد المجيد الخوجة ومحبي الدين الناصري. ولما انتهت السنة الدراسية الأولى على فتح (الصف الثاني عام ١٩١٩)، قررت نظارة المعارف العمومية، فتح ثانوية مستقلة، اتخذت من (بناية البعثات السابقة) الواقعة مقابل دار الضباط في باب المعظم مكاناً لها وعينت لإدارتها محمد عاصم الجلبي وفي الإعلان الذي نشرته نظارة المعارف يوم ٢٣ آب ١٩٢٠، أشارت فيه إلى أن الدراسة ستبدأ في تلك المدرسة يوم الحادي عشر من ايلول ١٩٢٠ وأما مواضيع الدراسة فهي: التربية الدينية - اللغة العربية - اللغة الإنكليزية - الاجتماعيات - العلوم الطبيعية - الرسم - الأشغال اليدوية - الرياضة البدنية.

وتقرر أن يدفع كل طالب يقبل في المدرسة (روية واحدة) شهرياً، وأن يكون ناجحاً في امتحانات الصفوف الاربعة الابتدائية، وعليه أن يراجع نظارة المعارف العمومية قبل اليوم الأول من شهر ايلول ١٩٢٠، لملء استمارة خاصة تحتوي على بعض المعلومات الشخصية كاسم الطالب واسم المدرسة التي تخرج منها وعمره وديانته. بدأت التدريسات الفعلية في المدرسة الثانوية الجديدة في ١١ ايلول ١٩٢٠ وكان عدد الطلاب في الصفين الأول والثاني (٥٠) طالباً أما المدرسون الذين كانوا يدرسون فيها فهم كل من الاساتذة: عبد المجيد الخوجة لتدريس الرياضيات ومحبي

الغرض في صيف عام ١٩١٨، في دار الأستاذ محمد ناجي القشطيني مدير المدرسة البارودية لوضع خطة مشتركة لعملهم، وقرروا اثر ذلك فتح (صف ثانوي) في المدرسة الحيدرية التي كان مديرها عبد المجيد زيدان وبعد الاعلان تقدم للالتحاق بذلك الصف، خمسة عشر طالباً ممن انهوا دراستهم الابتدائية، من بينهم.

لم ترحب سلطات الاحتلال البريطاني بذلك الاجراء ولم تستحسن تبرع هؤلاء بالتدريس فأصدرت امراً باغلاق الصف دون بيان سبب مقنع لذلك، إلا أن ضغوط الاهالي وأولياء أمور الطلاب اثمر بموافقة الميجر (بومان) ناظر المعارف على اعادة فتح الصف الثاني كخطوة أولى في حقل التعليم الثانوي. وقد فتح الصف الثانوي في اواخر عام ١٩١٩، إلا أن عدد الطلاب انخفض إلى ثمانية، أغلبهم من المسلمين، واتخذ من غرفة في بناية (دار المعلمين) مكاناً له.

ومن اجل معالجة عدم توفر العدد الكافي من المدرسين لتدريس الاختصاصات اللازمة للتعليم الثانوي، رأى الميجر (بومان) ضرورة الاتصال بالجامعة الأمريكية في بيروت لمساعدته في اعادة خدمات بعض الاساتذة للعمل في العراق، وفعلاً استقدم عدد من المدرسين المصريين والسوريين والبريطانيين، من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت من بينهم: وديع عبد الكريم وجيرائيل كانول وجيمس سمرقيل، وفائز أسعد وفليصل واميل جبر ضومط وغيرهم،

الرشدية عام ١٨٩١م بأسبوع واحد صدر الامر السلطاني، بانتقال المدرسة الرشدية العسكرية كلها إلى البناية الجديدة، في حين بقيت المدرسة الرشدية العسكرية حتى عام ١٩١٣، إذ تحولت المدرسة إلى مكتب سلطاني إستمر حتى عام ١٩١٧، ليتحول في عهد الاحتلال إلى معهد للمعلمين (دار المعلمين)، وحين دخل الجيش البريطاني بغداد في آذار ١٩١٧، نهبت أغلب اثاث المدارس، كما نسف الاثر ليلية الاحتلال البريطاني بناية دار المعلمين الابتدائية، الواقعة أمام دائرة البريد (الإعدادية المركزية حالياً). وفي عهد الاحتلال البريطاني وفي محاولة منه للتوجه لإنشاء مدارس ثانوية وبخاصة بعد ضغوط الاهالي وتوقع تخرج الوجبة الأولى من طلاب المدارس الابتدائية، أعلنت نظارة المعارف العمومية عن نيتها فتح مدرسة تجهيزية أو ثانوية في بغداد في ١٦ نيسان ١٩١٨، لكنها تأخرت في المباشرة بفتح المدرسة الثانوية في بغداد بحجة عدم توفر المدرسين الكفاء ورجل أغلب المعلمين السابقين مع القوات العثمانية المنسحبة.

وحيثما تأخرت نظارة المعارف في المباشرة بفتح مدرسة ثانوية في بغداد، ولاسيما ان المدارس الابتدائية قد خرجت الوجبة الأولى من صفوفها النهائية، دفع ذلك الامر بالغياري من معلمي المدارس الابتدائية لفتح صف ثانوي يتولون مهمة التدريس فيه، وقد اجتمعوا لذلك

ترجع جذور بنايتها إلى العصر العباسي المتأخر فأصل الأرض التي شيدت عليها المدرسة تعود إلى مدرسة ورباط يعرف برباط سعادة وتشير المصادر التاريخية إلى أن المدرسة كانت للحنفية والرباط للشافعية وبسقوط الدولة العباسية وتقدم الزمن تهدمت تلك المدرسة والرباط واصبحت عبارة عن أرض خربة. ولما قدم الوالي مدحت باشا إلى بغداد عام (١٨٦٩-١٨٧٢) امر بإنشاء مدرسة على تلك الأرض، إلا أن البناء لم يكتمل خلال ولايته فأكمل البناء في عهد الوالي عبد الرحمن باشا في ولايته الثانية عام (١٨٧٩-١٨٨١).

وحين الانتهاء من بنائها نقل إليها طلبة المدرسة الرشدية العسكرية التي أسسها مدحت باشا بعد أن كان طلبة المدرسة الرشدية العسكرية والإعدادية العسكرية يداومون في بناية واحدة هي بناية (المحاكم المدنية سابقاً في القشلة)، وذلك ما أكدته المصادر والمراجع التي تم استشارتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما أشار اليه محمد رؤوف السيد طه الشبخلي وهو احد طلبة المدرسة الرشدية العسكرية من: (إن المدرسة الرشدية العسكرية والإعدادية العسكرية كليهما في بناية واحدة) واستناداً لما رواه محمد رؤوف طه الشبخلي فإنه قد شيد للمدرسة الرشدية العسكرية بناية خاصة بها تقع في محلة الميدان موضع المدرسة الإعدادية المركزية الحالية. وأنه بعد دوامه في المدرسة



ابنية اخرى الامر الذي دفع وزارة المعارف للبحث عن مبان قائمة تصلح لان تكون مدارس ثانوية ، فكانت بنائية (المدرسة الرشدية) والواقعة امام دائرة البريد المركزي في الميدان واحدة من تلك البنائيات التي اختارتها وزارة المعارف لتكون بنائية خاصة بالمدرسة الثانوية وقد اختيرت تلك البنائية لما تتمتع به من مواصفات خاصة بعد أن اعيد بناؤها وتوسعت مرافقها والبنائية مستطيلة الشكل، ومكونة من طابقين كل طابق يحتوي على عدد من الغرف ويطل الطابق العلوي على ساحة وسطية داخل المدرسة، فضلا عن ساحة خلفية، والبنائية اربعة ازرع يستند اثنان منها إلى خلف واثنان إلى الامام وكلا الزراعين بطابق واحد، وبين كل زراعتين ساحة مرصوفة بالطابوق (الفرشي) ويوجد في الزراع الايسر الخلفي قاعة للاجتماعات، وخلف القاعة دورة المياه بما فيها من احباب الماء مفريدها (حب)، والمرافق الصحية والوصول اليها من خلف ذلك الجناح، لا من الساحة التي بين الجناحين.

يحيط بالمدرسة شواخص حضارية مهمة، وبسبب تلك المعالم الثقافية التي تحيط بالمدرسة، اكتسبت الثانوية (الاعدادية المركزية) أهمية تاريخية وهكذا حين بدأ العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ وبعد أن استقرت المدرسة في بنائيتها الجديدة كلف لادارتها اللواء السابق محمد نظيف الشاوي (قائد الجيش السادس التركي) ، بعد نقل مديرها السابق عاصم الجبلي إلى الموصل، والشاوي واحد من النخب العسكرية التي سرحت من الجيش العثماني واعبرت خدماته إلى المعارف، لعدم وجود شاغر لاستخدامه في الجيش، فعين مديرا للمدرسة الثانوية للأعوام ١٩٢٢-١٩٢٣، ١٩٢٣-١٩٢٤ وكان له أثر في توجيهه التدريس في الثانوية ووجهه تساهم في تنشئة الطلبة، نشأة وطنية وقومية تلك التوجيهات التي لم تكن ترضى سلطات الاحتلال البريطاني إذ ذكرت (المس بيل) في واحدة من مناقشاتها مع (ارنولد ويسن) الحاكم العسكري العام، الذي كان منحرفا على عودة الضباط العراقيين، الذين عملوا في سوريا إلى العراق، ورفض تعيينهم في مهيات التعليم؛ فهدت عليه (المس بيل) انها ((لا تخشى شيئا من الجيل الذي ينشأ ما دام البريطانيون في المعارف)).

ولكن عند الانتقال من الاحتلال وسيطرته إلى الحكم الوطني، أخذت المدرسة الثانوية (الاعدادية المركزية) تتغير شيئا فشيئا، بفضل اهتمام الملك فيصل الأول، الذي كان معنيا بسير المعارف وضرورة النهوض بواقع التعليم ، وكانت اولى اهتماماته تلك حل المشاكل التي واجهت وزارة المعارف ومنها مشكلة عدم توفر البنائيات الصالحة لان تكون مدارس ثانوية، ومنها المدرسة الثانوية، لانها لم تكن بالمستوى المطلوب، لكونها الثانوية الوحيدة في بغداد.

ويذكر عضو مجلس النواب العراقي المحامي اسماعيل الغانم، الذي كان طالبا في المدرسة الثانوية في بداية العهد الوطني الملكي قائلاً ((كانت البنائية التي تشغلها المدرسة اذناك عبارة عن خرائب معهد قديم (دار المعلمين) احترق بعد جلاء الاتراك عن بغداد، وكنا ندرس في بعض الغرف التي انشئت انشاء مؤقتا وعلى عجل وكنا ندرس وعمال الانشاء يشتغلون في انشاء الغرف الحديثة القائمة...)).

وفي ضوء ما جاء في مباحث الوزارات العراقية واهتمامات البلاط الملكي وتوجيهات الملك فيصل الأول قررت وزارة المعارف العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦ توسيع بنائية المدرسة الثانوية نتيجة زيادة عدد الطلاب الملحقين بها، فاصبحت المدرسة بحاجة إلى التوسيعات اللازمة، وشملت تلك التوسيعات الجديدة بانشاء قسم جديد يتألف من اربعة صفوف للدراسة، وغرف اخرى لادارة، وملحقاتها، وكان من المؤمل أن ينتهي العمل بنهاية العام الدراسي

المذكور. وفعلاً تم فتح القسم الجديد في المدرسة الثانوية في بداية العام الدراسي ١٩٢٦-١٩٢٧، واصبح مؤلفا من ثمانية صفوف بعد أن كان بأربعة صفوف دراسية فقط وغرف اخرى لادارة وثلاث قاعات للمختبرات ، كما اعيد بناء واجهة المدرسة الثانوية في عام ١٩٢٧ وكتب اسم المدرسة على قطعة من الرخام الازرق، وان من قام بخط اسم المدرسة الثانوية وسنة التشييد الجديد عام ١٩٢٧ هو ساطع الحصري.

وعلى الرغم من تغير اسم المدرسة من المدرسة الثانوية إلى الاعدادية المركزية، بعد فصل الدراسة المتوسطة عن الدراسة الاعدادية في ثلاثينات القرن العشرين، بقيت تلك الواجهة على حالها دون تغيير وليومنا هذا مع وجود ذلك التاريخ على واجهة المدرسة ولهذا ساد الاعتقاد لدى الكثيرين بان المدرسة الثانوية المركزية قد تأسست عام ١٩٢٧، حتى أن وزارة التربية الحالية ومديرية تربية الرصافة الاولى ومديرية الابنية المدرسة التابعة لوزارة التربية، تذهب بذلك الاتجاه، وذلك غير صحيح كما اشير اليه سابقاً.

فضلاً عن ذلك فقد اصبح يرد في العام ١٩٢٧-١٩٢٨، اسم المدرسة في التقارير السنوية لوزارة المعارف وسجلات المدرسة باسم المدرسة الثانوية المركزية تميزا لها من المدرسة الثانوية الشرقية.

ومن التطورات التي شهدتها المدرسة الثانوية، انشاء قسم داخلي للقادمين اليها من خارج بغداد إذ تقرر في العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦، استئجار دار خاصة للطلاب يكون قسماً داخلياً لهم، وبذلك يكون ذلك القسم اول قسم داخلي للطلاب في العراق إذ استثنينا (القسم الداخلي) الذي انشأته المدرسة الاميركية في البصرة وقد قبل في القسم الداخلي (٢٥) طالبا في بداية الامر ، ثم استأجرت وزارة المعارف بعد ذلك دارا كبيرة تقع خلف دائرة الأطفال الماصقة لبنائية (امانة) بغداد حينذاك، واعتمد قسماً داخلياً لطلاب الثانوية، وكان طلاب القسم الداخلي يذهبون يوميا بعد تناول العشاء إلى قاعة المطالعة في المدرسة الثانوية لمراجعة دروسهم وتحضير واجباتهم لليوم التالي، بأشراف مدرسين من غير مدرسي المدرسة.

وبقيت المدرسة الثانوية المركزية، المدرسة الوحيدة في العراق، التي تتمتع ببنائية جيدة وحديثة على وفق منظور ذلك الوقت استناداً إلى ما ورد في تقرير وزارة المعارف السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩، إذ اشار التقرير إلى ضرورة انشاء مدارس تتوفر فيها الشروط الضرورية لضمان نجاح تطور المسيرة التعليمية، وان تلك الشروط لم تكن متوفرة حسبما ورد في ذلك التقرير إلا في الثانوية المركزية في بغداد.

مع ذلك لم تبق المدرسة على حالها، بل شهدت تطورات كثيرة، شملت اضافات جديدة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب، واصبحت تستوعب من (٨٠٠-١٠٠٠) طالب في الاعوام ١٩٣٧-١٩٣٩، موزعين على اقسامها المختلفة العلمية والادبية والتجارية وما لا يقل عن الاربعين مدرسا.

كما توفر فيها مختبرات ثلاثة للفيزياء والكيمياء والاحياء، احتوت على بعض الاجهزة والمعدات من بينها التلسكوب والفانوس السحري، كما وجد داخل المدرسة مسرح كبيرة ومرسم مطبوعة رونيو بسيطة لطباعة نشرات المدرسة ومجلتها وفي المدرسة مكتبة مدرسية احتوت على كتب مهمة من جميع الاختصاصات ويعود طباعة بعضها إلى القرن التاسع عشر، اقدمها كتاب (نار القرار) في شرح جوف الفراع) لنصيف اليازجي المطبوع في بيروت سنة ١٨٨٩، ومخطوطات نادرة من بينها (مخطوطة الحاشية الخطاي) التي تعني باللغة وعدد اخر من المخطوطات والمؤلفات المطبوعة بلغات مختلفة كالعبرية والكردية والانكليزية والتركية والفرنسية والالمانية.

ذلك التوسع والتطور الذي حصل في المدرسة الثانوية المركزية، جعلها مقياساً لتطور التعليم الثانوي في العراق وعد بداية تأسيس المدرسة الثانوية هو البداية الحقيقية للتعليم الثانوي وذلك ما أكدته التقرير الذي قدمته لجنة (مورنو) حين تولت دراسة واقع التعليم في العراق للجنة بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢ باسم لجنة (الكشف النهديسي)، إذ خصصت الفصل الثامن منه للتعليم المتوسط والثانوي، واول ما أكدته هو انها وجدت أن عام ١٩١٩، يمكن أن يكون بداية

منطقية ومقبولة لمولد التعليم الثانوي العام في العراق، لان تلك السنة شهدت افتتاح صفوف ثانوية في كل من بغداد والموصل، مدة الدراسة فيها اربع سنوات، تدرس فيها مختلف المواضيع العلمية، والصف الاخير لم يتكون إلا في مدرسة واحدة هي الثانوية المركزية في بغداد.

إن اهم ما يميز المدرسة آلية قبول الطلبة فيها، فقد اشترطت قواعد القبول منذ تأسيسها، حصول الطالب على شهادة التخرج من الدراسة الابتدائية وان لايقبل فيها إلا من حصل على ٢٥٪ من مجموع درجات الامتحان العام للصفوف الاخيرة في الدراسة الابتدائية وعلى الطالب ابراز شهادة حسن السلوك موقعة من المختار أو مركز الشرطة ويشترط عليه ارتداؤه للزي العسكري والسيدارة الفيصلية على الرأس وربطة العنق على شكل وردة كما كان على الطالب أن يدفع قسطا دراسيا مقداره (٢.٢٥٠) دينار يستوفى منه على ثلاثة اقساط ويعفى اولاد المدرسين من ذلك القسط، بشرط أن لا يتجاوز رتبة الشهري (١٦,٨٧٥) دينار ويلزم الطالب بدفع ثمن الكتب المدرسية، إلا اذا كان لديه تأييد من مختار المحلة بضعف حالته المعاشية.

احتفظت المدرسة بملفات خاصة لكل طالب تحتوي على الهوية الصحية التي تضم عدة حقول للمعلومات الصحية، إذ كان يجري فحص الطلاب لغرض الدخول إلى المدارس المتوسطة والثانوية في يوم ٧-٢١ ايلول من كل عام من الساعة ٨-١٢ صباحا في مستوصف المعارف المركزي والمدرسة الاممونية.

وفضلاً عن ذلك هناك حقل عن المعلومات الشخصية كالاسم والتولد، والمتصفح لتلك الملفات يجد أن قيود الطلاب تحتوي على حقول خاصة بالاسم ومهنة الاب والعلامة الفارقة التي كتب تحتها العلامة الخاصة بكل طالب مثال على ذلك الطالب (عبد الكريم قاسم) الذي دخل المدرسة الثانوية عام ١٩٢٧ وكانت علامته الفارقة (اخت) على شفته العليا والطول ١٥٠ سم.

كان التخصص في الثانوية يضم ثلاثة فروع رئيسية هي العلمي والادبي والتجاري وكان الفرع الاخير قد افتتح عام ١٩٢٢ واستمر إلى عام ١٩٣٩، حين فتحت مدرسة مستقلة للتجارة اسوة بمدارس الزراعة وجعلت الدراسة فيها (متوسطة واعدادية) ومدة الدراسة فيها خمس سنوات كاملة.

لم يكن تقدم المدرسة نتيجة ظروف معينة، بل كانت نتيجة جهود جسارة ومتواصلة من خبرة مدرسيها وطلبته بدعمه الاهتمام الكبير من لدن المسؤولين والوزراء في الحكومات العراقية المختلفة لمكانتها العلمية المرموقة وكونها المدرسة الوحيدة في بغداد فكانت عرضة لزيارة المسؤولين والوفود الأجنبية، كما اظهر الملك فيصل الأول اهتماما كبيرا بالمدرسة، واعتاد أن يزورها في اليوم الأول من بداية السنة الدراسية، ويقوم بالتوقيع في سجل المدرسين باسم (المعلم الأول) تكريما لهم وكان يطلق على المدير صفة (الفرانس الأول) وكان على اتصال مباشر مع ادارة المدرسة وطلابه كلما سئحت له الفرصة ويبدى رأيه فيما يشاهده من نشاطات طلبتها اللاصفية، باطلاعه على النشرات والمجلات التي تصدرها المدرسة مقال ذلك كلمة الشكر التي وجهت إليه وعلى الصفحة الرئيسية لنشرة الثانوية المركزية بعنوان: ((تشجيع صاحب الجلالة الملك المعظم) جاء فيها: ((علمنا أن صاحب الجلالة ملكنا فيصل الأول المعظم قد اطلع على النشرة وسر بها وهذا ما يدعونا إلى بذل الجهود لتحسينها والسير بها إلى الامام)).

إن ذلك الاهتمام الكبير من لدن الملك بالمدرسة رسم صورة مشرقة لدى طلبة المدرسة وبقوا يتذكرونها على مر السنين ومن أولئك الدكتور كمال السامرائي، احد طلاب الثانوية المركزية الذي التحق بها ١٩٢٩-١٩٣٢ يروي في مذكراته

المنشورة بعنوان (حديث الثمانين) في جزئها الأول فيقول: ((انه في صباح احد الايام تقدم الملك إلى سباح المدرسة قبل أن يستقل سيارته بحكم قرب بيته من المدرسة، فإذا بالطلاب يجتمعون امامه وهم ينظرون اليه، ولحسن قيافته وهو يرتدي السيدارة العراقية، التي يلبسها الطلاب أيضا.

قال الملك: حيا الله الشباب، وقال له احد الطلاب سيدي وسكت، أما الملك فقال لهم: ((يا اولادي عليكم بالكتاب والتعليم، فهما اللذان يخلقان الرجال للوطن والامة، فكونوا انفسكم على مستوى هذه المسؤولية)).

وتعالى التصفيق، ومد الملك يده ليصافح احدي الايدي الكثيرة التي امتدت له بخفة، وعاد الملك يقول: ((استفيدوا يا اولادي من شبابكم بما ينفعكم وينفع بلدكم، وخير الناس من نفع الناس)).

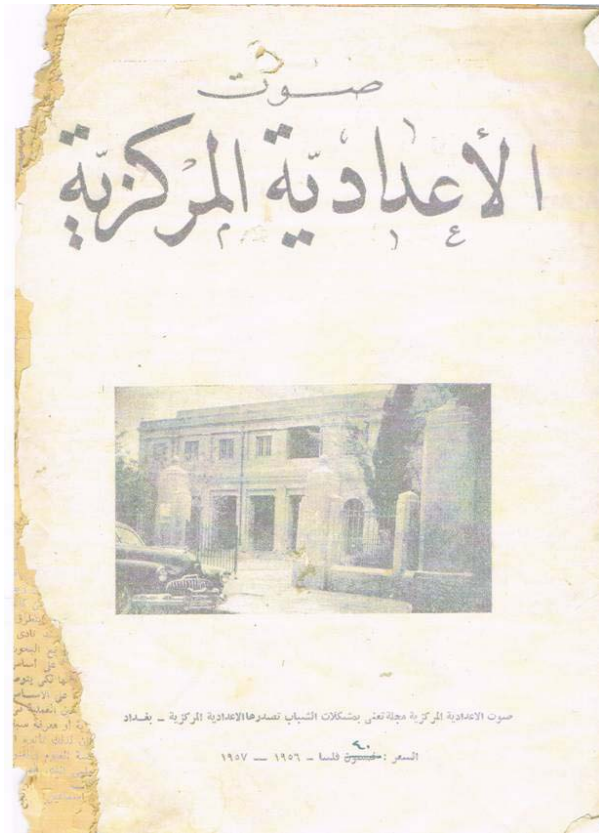
ثم ابتعد الملك عن سباح المدرسة نحو سيارته وهتافات الطلاب تتعالى وهم يصفقون بأشد ما استطاعوا أن يصفقوا....

ويمكن القول عما سبق بانه لا يمكن لاي طالب أن يتذكر احداث مضت عليها سنين طويلة وان يتذكرها بهذه التفاصيل لو لم يكن ذلك المتكلم الاثر العميق في غرس تلك الكلمات التي جنى ثمارها فيما بعد.

كان الملك والمسؤولون يحضرون كثيراً من نشاطات طلاب المدرسة الثقافية التي تعرض على قاعة المسرح في المدرسة في وقت لا توجد في بغداد كلها سوى قاعتين للاحتفالات الاولى مبنى (رويال سينما) في باب الاغا والثانية في الثانوية المركزية إذ أطلق على القاعة اسم مسرح (المس بيل) ، فضلا عن العروض العسكرية والنشاطات الرياضية والسباقات وحفلات تخرج الطلبة التي تقيمها المدرسة فيحضرها كبار المسؤولين في الدولة وكبار موظفي وزارة المعارف، مثال ذلك الاحتفال الذي جرى لتخرج طلاب الثانوية في نهاية العام الدراسي ١٩٢٦-١٩٢٧ إذ حضره عدد كبير من المسؤولين والشخصيات البارزة يتقدمهم وزير المعارف محمد امين زكي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني والشاعر معروف الرصافي ومدير المدرسة الاستاذ عبد الحميد الدبوني، الذيلقى خطبة بالمناسبة عرض فيها المسيرة التاريخية للمدرسة وتزايد اعداد الطلاب والتقدم العلمي الذي وصلت اليه، وكان رئيس الوزراء جعفر العسكري ، هو الاخر من بين الذين اولوا عناية خاصة بالمدرسة وكان يتفقدنا من وقت لآخر ويحضر المناسبات التي تقيمها المدرسة ويحضر المناسبات أحيانا عدد اخر من المسؤولين من بينهم فاضل الجماليوسامي شوكت وغيرهم.

وعلى الرغم تلك التطورات والتوسعات التي شهدتها المدرسة إلا انها لم تكن بمستوى الطموح الذي يتناسب مع التطور الذي تظهر معالمه خلال ثلاثينيات القرن الماضي وتزايد وتأثره اثر زيادة مخصصات وزارة المعارف، نتيجة التحسن الذي حصل في ميزانية الدولة العراقية، حين أخذت واردات النفط توظف للنهوض بمؤسسات الدولة العراقية المختلفة، إذ بقيت المدرسة تعاني من الإهمال وعدم التطوير، حيث أن مهمة تطويرها تعهدت لها وزارة المعارف أو دائرة الآثار، لكونها من المباني الأثرية القديمة، وظلت مشكلة تطويرها قائمة بين المعارف وتلك الدوائر.

ويمكن القول بصورة عامة، انه على الرغم من تلك النواحي السلبية إلا انه ثمة أمور ايجابية توفرت، فاللتدريسات سارت بشكل منتظم في المدرسة إلى درجة لم تعهد لها البلاد من قبل، من حيث تطبيق المناهج الدراسية والامتحانات وكيفية التغلب على النواقص في المناهج والملاك لدفع عجلة التقدم العلمي إلى الامام بصورة أكثر نشاطاً وأبعد مدى.



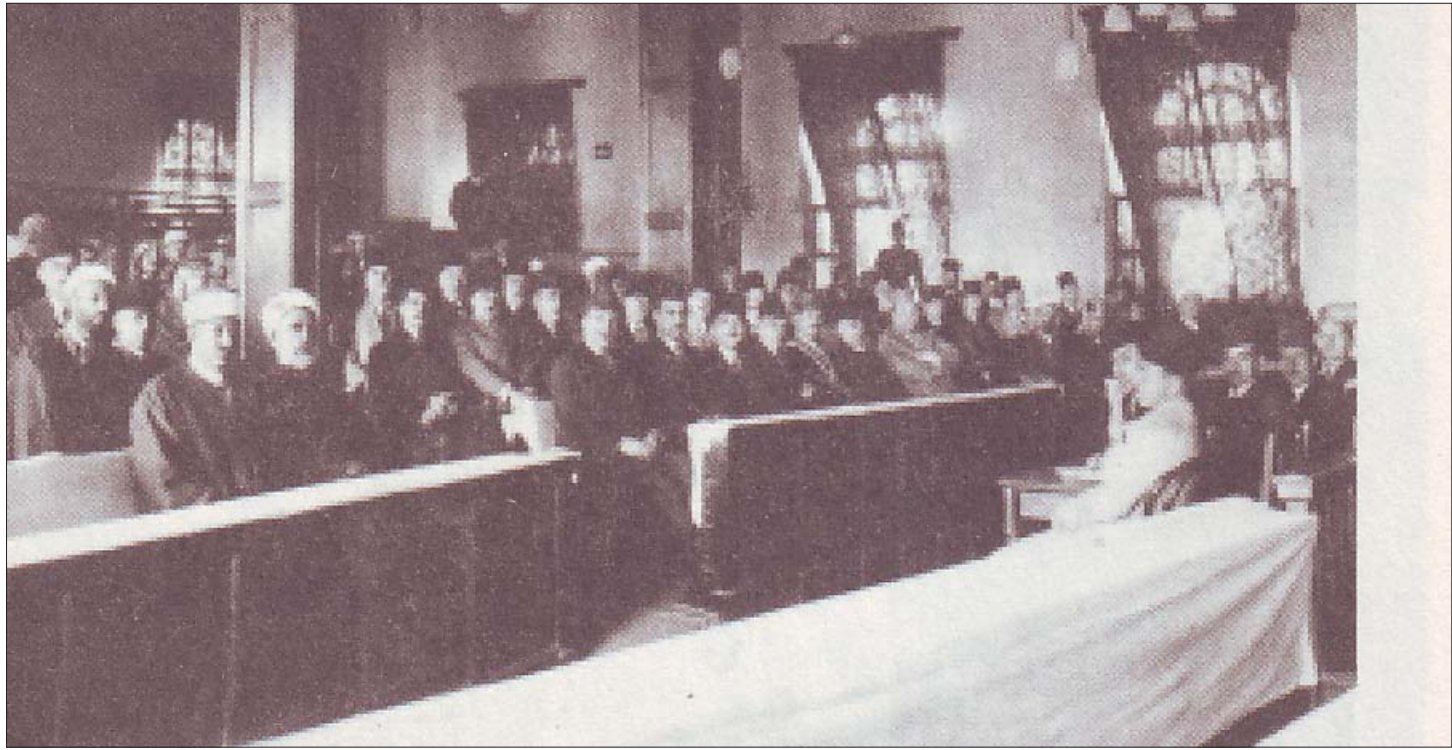
صوت الاعدادية المركزية بعد تعاقب تشكيلات الشباب تصورها الاعدادية المركزية - بغداد
السنة: مخطوطة فلما - ١٩٢٦ - ١٩٥٧

الانتخابات النيابية الاخيرة في عهد الملك فيصل الاول انتخابات 1932 مشاهد ومعارك

د. فاضل محمد رضا

إلا أن الحكومة اعترضت على البعض منهم، ولا سيما فهمي المدرس الذي اتهم بالطعن في الذات الملكية، وأبعد إلى كركوك، في حين أصر الحزب على أن يكون من بين مرشحيه، وما لبث أن دب الخلاف بين رئيس الوزراء ناجي شوكت، ورئيس الحزب الوطني جعفر أبي التمن بشأن عدد المقاعد النيابية التي يتمثل بها الحزب الوطني في المجلس الجديد، عرض رئيس الوزراء ناجي شوكت على رئيس الحزب الوطني جعفر أبي التمن خمسة مقاعد لحزبه في المجلس الجديد في حين أصر جعفر أبو التمن على أن يكون العدد خمسة عشر مقعداً فلما رفض ناجي شوكت أعلن الحزب الوطني مقاطعته للانتخابات النيابية القادمة، وبعث معتمد الحزب الوطني جعفر أبو التمن كتاباً إلى رئيس الوزراء استهله بالإشارة إلى أهم المكتسبات التي حصل عليها الشعب العراقي، وجاهد من أجلها كالدستور والانتخابات، واصفاً الانتخابات للسنوات الماضية بغير الشرعية لهيمنة سياسة الانتخاب عليها، أما الآن، وبدخول البلاد عهد المسؤولية والاستقلال لم يبق عذر لدى الحكومة للتردد بالأساليب السابقة، طالبا من الوزارة لأنها وزارة دستورية إطلاق الحرية للحزب الوطني بفتح فروعه، وفسح المجال لممارسة أعماله السياسية، وعقد الاجتماعات العامة في مركز الحزب وفروعه، وإطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل إبداء الرأي في شأن الانتخابات، وبيان التلاعب الذي يحدث فيها، والضرب على أيدي المتلاعبين، وطالب بإلغاء قانون منع دخول وسائل الدعايات المضرة لسنة ١٩٢٤ المهيم على الحريات هيمنة رهيبه وعد تنفيذ الوزارة هذه المطالب أساساً للاعتراف بشرعية الانتخابات.

ردت الحكومة على كتاب الحزب الوطني في ١١ كانون الثاني ١٩٣٣ بالاستفسار عن بعض العبارات متذرة بأحكام القانون في مسألة إطلاق الحرية لفتح فروع الحزب، وعقد الاجتماعات العامة في مركز الحزب، وفروعه مؤكداً بأنها سوف لا تتنازل عن حقوقها القانونية، أما بشأن إطلاق حرية الصحافة أكد رئيس الوزراء على حرية الصحافة وأن الوزارة لم تعطل أية صحيفة من الصحف، وأن الانتخابات ستسير بحسب الحرية التي كفلها القانون، وأن الحكومة ستضرب على أيدي المتلاعب بها إذا تحقق ذلك، أما بشأن قانون الدعايات المضرة بين رئيس الوزراء أن هذا الطلب يرتبط بالجهات التشريعية، ولا يمكن إلغاؤه إلا عن طريقها. ثم تسأل رئيس الوزراء في كتابه عن أن هذه الطلبات هل هي مستندة إلى إقرار الهيئة الإدارية للحزب، وهل من صلاحية الهيئة المشار إليها أن تقرر عدم الاعتراف بمشروعية الانتخابات، وبهذا أراد ناجي شوكت أن يديق إسفين الخلاف في داخل صفوف الحزب الوطني ويشجع بعض أعضائه على الاعتراض بشأن قرار الحزب في مقاطعة الانتخابات، وبالفعل استقال عبد الغفور البكري صاحب جريدة الاستقلال والمحامي علي محمود الشيخ علي، والوجيه سعيد



رغبته الصادقة في أن يكون المجلس الجديد ممثلاً لطبقات الشعب كافة، وأحزابه المختلفة وأن تكون الأكثرية فيه من المثقفين، في حين سعى نوري السعيد لعرقلة تنفيذ الإرادة الملكية الصادرة بحل المجلس في تحريض أعضاء المجلس الذين يمثلون الأغلبية العهدية بعدم الحضور إلى جلسة مجلس النواب على الرغم من انتظار رئيس المجلس إياهم زهاء الساعتين ودعوتهم إلى استماعها، الأمر الذي اضطر وزير العدل إلى قراءة الإرادة الملكية على ثلاثة عشر نائباً فقط لتصبح نافذة.

موقف الأحزاب السياسية من الانتخابات

وكان العهديون يخشون فقدان الأكثرية النيابية، التي حصل عليها الحزب في أثناء الانتخابات السابقة، على الرغم من العلاقة الجيدة بين نوري السعيد وناجي شوكت. وكان السعيد، كما سبق ذكره بشأن الإبقاء على هذه الأكثرية، وتشبث بكل وسيلة لمعارضة وزارة ناجي شوكت، حتى وصل به الحد إلى أن رفع عريضة إلى الملك فيصل زعم فيها عدم شرعية الحل، وبعد حل مجلس النواب لم يعد لحزب العهد أي تأثير في الانتخابات النيابية الجديدة، فتوقفت أعماله وأنضم أعضاءه إلى الكتل البرلمانية الموالية لرؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على الحكم متقلبين في موالاتهم من رئيس وزراء إلى آخر.

إما الحزب الوطني برئاسة جعفر أبي التمن المعروف بمواقفه الوطنية فقرر في بداية الأمر الاشتراك في الانتخابات، ورشح عدداً من أعضائه الذين يمكن ان ينالوا ثقة الناخبين،

الأحزاب السياسية

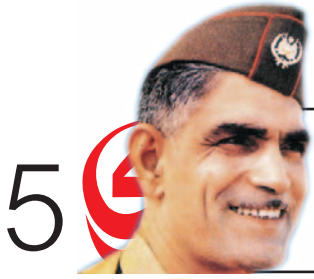
كانت رغبة الملك في إجراء تعديلات سياسية من طريق وزارة حيادية، وانتخاب مجلس نيابي جديد تتمثل فيه الأحزاب السياسية، وتكون نسبة المثقفين فيه أعلى من المجالس السابقة، فكان لابد لناجي شوكت من حل المجلس القائم، والشروع في انتخاب مجلس جديد تتمثل فيه إرادة البلاد تمثيلاً جديداً، ولما شعر نوري السعيد بعزم الوزارة الجديدة على حل المجلس القائم، قصد إلى مجلس الوزراء وعرض على رئيس الوزراء ناجي شوكت استعداده لوضع الأكثرية النيابية المتمثلة في حزبه تحت تصرفه على أن يبقى المجلس قائماً، إلا أن رغبة الملك في حل المجلس قطعت الطريق على خطة نوري السعيد، فصدرت الإرادة الملكية بالعدد ٧٠٧ في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢، جاء فيها ((أن مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الأمة في المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠... وحيث أن المعاهدة المذكورة دخلت الآن في حيز التنفيذ وافتتح أمام البلاد دور يختلف عن الدور الذي سبقه من حيث تطلبه سياسة مبتنية على أساس الاستقلال .. يستلزم فهم رغائب الأمة .. وحيث أن فهم رغائب الأمة يتوقف على استفتائها، بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها يعبرون عن تلك الرغائب .. أصدرت إرادتي الملكية .. بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد)) هذه الأسباب الرسمية التي استندت إليها وزارة ناجي شوكت في استصدار الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، إلا أن هناك أسباباً أخرى أعرب عنها ناجي شوكت في مذكراته مؤكداً

رشيد عالي لأنه يشغل منصب رئيس الديوان، وجميل المدفعي بوصفه انتخب رئيساً لمجلس النواب، وفضل الملك تكليف ناجي شوكت لتشكيل الوزارة الجديدة فأصدر إرادته الملكية بتكليفه في تأليف الوزارة الجديدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢، وترك له حرية اختيار أعضائها فقرر تأليفها من أشخاص لم يسبق لهم ان شغلوا مناصب وزارية، وقد نشرت الصحف المحلية منهاج الوزارة الذي تضمن تقوية الصلات الودية مع بريطانيا، وتوطيد أوامر العلاقات بين العراق والدول المجاورة، والقيام بالواجبات المترتبة على العراق بصفتها عضواً في عصبة الأمم على صعيد السياسة الخارجية، أما السياسة الداخلية فأعلنت الوزارة سعيها إلى تحسين الإدارة من خلال رفع مستوى كفاية الموظفين، وإعادة النظر في التشكيلات الإدارية، وتقوية الرقابة، وفي الجانب المالي عملت على تحديد المصروفات وإعادة النظر في مشروع الخمس السنوات على أساس اعتماد المشاريع الأكثر نفعاً، وتحسين الزراعة والاهتمام بالصناعة المحلية، وتقوية الجيش، وتوسيع التعليم.

أكثر رئيس الوزراء ناجي شوكت ما تناقلته الصحافة المحلية من ان وزارته مؤقتة ومهمتها الإشراف على الانتخابات بعد حل المجلس النيابي، وأكد في إنشاء مقابلة له مع جريدة العالم العربي بأنه تسلم الوزارة على وفق الأصول الدستورية وليس هناك سبب يستند إليه القول في أنها تألفت لغرض معين، أو لأداء مهمة خاصة.

انتهج الملك فيصل في إدارته لحكم البلاد سياسة حفظ التوازن بين الأطراف السياسية سواء كان القائمون بالحكم أو المعارضون لهم، فكان يقرب المعارضة تارةً ويبعدهم تارةً أخرى، وبعد أن أتمت حكومة نوري السعيد التي تشكلت في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وعدلت في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ المهمة التي أوكلت لها بدخول العراق عضوية عصبة الأمم، تعرضت إلى انتقادات واسعة وطعون لاذعة من لدن المعارضة، لذا رأى الملك ضرورة إجراء تعديلات أساسية في سياسة الدولة بإقامة وزارة جديدة تكون محايدة أو ائتلافية، وحل مجلس النواب، وإجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد ليفسح المجال فيه لاشتراك العناصر كافة، وبذلك تحوّل المعارضة، ويبعد نوري السعيد الذي أخذ يستولي عليه الغرور)) وأصبح يرى نفسه الشخص الوحيد الذي يستطيع إدارة دفة الحكم في البلاد (كما يرى خيرى أمين العمري، واصفاً دخول العراق عصبة الأمم نجاحاً شخصياً له، مما يعطيه مكانة بارزة بين السياسيين، وخشي الملك فيصل من ازدياد ثقة البريطانيين به، وقد أعرب الملك فيصل عن رغبته هذه إلى ناجي شوكت وزير الداخلية في حكومة نوري السعيد الثانية حينما كان يرافقه في زيارته إلى شمال العراق.

ولما قدم نوري السعيد استقالته في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، دعا الأمير علي شقيق الملك ناجي شوكت إلى مأدبة عشاء، وكان الملك فيصل حاضراً، فطلب منه الملك أن يرشح له ثلاثة أشخاص لتأليف الوزارة الجديدة، فذكر ناجي شوكت كل من ناجي السويدي، ورشيد عالي الكيلاني، وجميل المدفعي، وقد استبعد الملك



جعفر أبو التمن

القاضي، وموسى كاظم مأمور بريد النجف، أما في الديوانية انتخب مصطفى العمري متصرف الديوانية، وناجي الصالح رئيس البلدية، وعبد الكافي أفندي مدير ناحية الشافعية، ومحمود رمزي مدير تحريرات الناحية، وعبد العزيز أفندي مدير مال المركز، وإبراهيم رفيق عضو المجلس الإداري، أما في الكاظمية فكان محمد الصدر ومحمد السنوي متصرف لواء بغداد وياقربك معاون رئيس التشريعات في البلاط وعبد الله القصير رئيس البلدية. ويبدو أن انتخاب المنتخبين الثانويين يتمثل في فئة معينة من الناس وهم الأعيان والنواب والوزراء السابقين، وكبار موظفي الدولة ولا يصلح لهذه المهمة غير هذه الطبقة تتضمن الحكومة بهم فوز مرشحين.

حددت وزارة الداخلية موعد إجراء الانتخابات العامة في الأولوية كافة يوم ٨ شباط ١٩٣٣ بعد ان تمت عملية انتخاب الناخبين الثانويين وجرى انتخاب نواب المجلس الجديد في الأولوية كافة وأسفرت النتائج عن فوز قائمة الحكومة وقد ظهر تأثير الأساليب الخاصة في نتائج انتخابات هذا المجلس، فإذا بالمجلس الجديد يضم نحو نصف أعضاء المجلس السابق الذي أجرت انتخابه وزارة نوري السعيد، وقد اعترض أربعة من أعضاء الهيئة التفتيشية في الموصل وهم ضياء يونس، وإبراهيم عطار، وقاسم الديوه جي، وعزيز حمود ولم يصادقوا على مضابط أعضاء المجلس الجديد في مناطقهم احتجاجاً على ما جرى في الانتخابات، وكتبت جريدة العمال الموصلية مقالاً افتتاحياً بعنوان ((هل هذا هو الاستفتاء الذي أرادتته الوزارة الجديدة - مهازل الانتخابات - حقائق يجب أن تقال)) حملت فيه على الانتخابات الأخيرة وختمت قولها أن هذا المجلس ليس إلا صورة مماثلة للمجالس السابقة.

ولم يؤلف ناجي شوكت حزباً سياسياً على نحو ما فعلته الوزارات السابقة وإنما ألف كتلة برلمانية تستند إليها وزارته لتمشية أعمالها في المجلس الجديد، وقد تألفت الكتلة من (٧٢) نائباً.

صدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس النيابي الجديد إلى الاجتماع غير الاعتيادي من دورته الانتخابية الرابعة، وعقد جلسته الأولى في ٨ آذار ١٩٣٣، استهلته بخطاب العرش. ثم جرى انتخاب رئيس المجلس بعد أن أدى النواب اليمين القانوني، وقد كان عدد المصوتين (٨٤) نائباً، وقد أحرز النائب جميل المدفعي - نائب بغداد - أكثر الأصوات (٧٢) صوتاً، ثم جرى انتخاب النائب سلمان البراك - نائب الحلة - نائباً أولاً لإحرازه (٦٥) صوتاً من مجموع المصوتين البالغ عددهم (٨٠) نائباً، وكذلك انتخب النائب فوزي علي - نائب كركوك - نائباً ثانياً لحصوله على (٦٥) رأياً من مجموع المصوتين البالغ عددهم (٨٠) صوتاً، ثم جرى تقسيم النواب إلى أربع شعب بغية فحص المضابط الانتخابية وتدقيقها.



ناجي شوكت

التفتيشية، أمين العاصمة رئيساً، وعضوية كل من أمين الهاشمي، وعبد الجليل السوز، وعبد اللطيف ثنيان، وشاكر محمود، وسليم موسى توما، وزعت أوراق الانتخاب على ممثلي المحلات وانتخب (١٥) عضواً للهيئة التفتيشية في بغداد وحين الانتهاء من ذلك جمعت الأوراق في الصندوق الخاص، وفحصتها اللجنة الخاصة. وجرى انتخاب الهيئة التفتيشية لقضاء الكاظمية، وبعد فرز الأصوات ترشح عشرة أشخاص لإدارة الهيئة في القضاء، وفي لواء الرمادي انتخب (١٢) شخصاً لعضوية الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في مركز اللواء، وانتخب عشرة أشخاص لعضوية الهيئة التفتيشية لكل من قضاء الفلوجة وعانة، وانتخب الهيئة التفتيشية في النجف، والكوفة بتاريخ ٢٥ كانون الأول فترشح تسعة أشخاص لعضوية الهيئة المشرفة على الانتخابات، وقد كتبت جريدة الأخبار مقالاً بعنوان ((واجب الحكومة في إطلاق الحريات)) أشارت فيه إلى اثر تقييد الحريات ومصادرة الحقوق العامة على الوضع السياسي في البلاد في أثناء مدة الانتداب، وطالبت حكومة الاستقلال بفتح صفحة جديدة تتناسب والوضع السياسي الجديد في السماح لأحزاب بفتح فروع لها في الأولوية، وإطلاق حرية الصحافة لتقييم الحجة على حدوث التطور.

حينما وزع أعضاء الهيئة التفتيشية في بغداد على المراكز الانتخابية تحدد يوم ٥ كانون الثاني لانتخاب المنتخبين الثانويين لمحلات الشوكة والكريعات وباب السيف، وفي محلاتي باب الشيخ، وكراد باب الشيخ في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني، وفي يوم الجمعة ٦ كانون الثاني، محلاتي شيخ علي، وسوق حمادة في جامع سوق حمادة ويوم ٦ كانون الثاني في محلات البومفرج، والبوشبل، والقشلة والبارودية، والفرغول، ونبية الكردي، وفي الشعبة الثانية عشر (الاعظمية) المحتوية على محلات شريعة نجيب باشا، وهيب خان، والسفينة، والحصارة، والشيوخ، والنصبة، والشعبة الرابعة عشرة (الدورة) المحتوية على محلات أبو نضير، والدورة والطلوسية، والسنجقدارية، والعكاوية، والبوعينة، في يوم السبت المصادف ٧ كانون الثاني.

وبعد أن أتمت جميع الشعب الانتخابية في العاصمة إجراءات الانتخابات أعلنت عن أسماء الفائزين في الانتخابات الثانوية والذين ينتخبون نواب المجلس المقبل، وقد تبين أن اغلب المنتخبين الثانويين هم من الموظفين الحكوميين أو ممن رشحوا أنفسهم إلى النيابية أمثال محمد رضا الشيبيني، والحاج ناجي مدير بلدية بغداد، وسيد حامد مدير الطابو، وعباس مهدي وزير المعارف، وحسن صالح المختار، وهادي معتوق رئيس بلدية الهندية، وجمدي أفندي مدير ناحية الكفل، وعبد الجليل أفندي مأمور الطابو، وإسماعيل أفندي كاتب التحريرات، والنائب ناجي السويدي وجعفر حمندي قائم مقام النجف، وعبد المجيد جميل



نوري السعيد

يجلو ظلام الخطب نور حصاته ويبدو الاستياء واضحاً على لسان الأدياء والمتفكرين من طريقة اختبار أعضاء المجلس النيابي . واستعداداً لبدء المرحلة الأولى للانتخابات، أبلغت الإدارات المحلية في الأولوية مختار كل محلة بترشيح خمسة من اختيارية محلاتهم ووجهاتها لانتخاب الهيئة التفتيشية، ولما استكملت الترشيحات أبلغوا بالحضور في ريوال سينما يوم ١١ كانون الأول للبدء بانتخاب الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات النيابية في العاصمة. وقد اجتمع عدد من ممثلي المحلات البالغ نصابهم القانوني (٦٥٠) ممثلاً (٥٥٦) شخصاً، وتخلف عن الحضور (٩٤) شخصاً وكان من بين الحاضرين رئيس الوزراء وبعض الوزراء، واختير لعضوية اللجنة الخاصة للإشراف على انتخاب الهيئة



أمر ترشيح محمد زكي المحامي، وفضل ترشيح جميل المدفعي بعد التوثق من أمره. فضلاً عن ترشيح عبد الغفور البدري، وعلي محمود، هذا مما يدل على أن قائمة المرشحين للنيابية تعد من الوزارة وتعرض على الملك لإبداء رأيه فيها ثم نعى على الأولوية، وبذلك يتضح أن الأمة لا رأي لها في اختيار ممثلها في المجلس النيابي، وقد علقت جريدة العالم العربي على طريقة انتقاء النواب في مقال لها بعنوان (النائب الحقيقي) انتقدت فيه اختيار النائب على أساس أنه نائب سابق، أو متنفذ، أو غني، أو من المنتسبين إلى فلان ومن المتوكلين على عكازة فلان حتى يخرج فيه نائباً، ووصفت هذا الرأي بأنه أقل ما يقال فيه أنه رجعي، بل واسطة لتقهقر المجلس إلى السوراء، وطالبت باختيار نواب حقيقيين مفيديين يتركون أثراً طيباً في المجلس النيابي وكتب الشاعر عبد الحسين ملا أحمد قصيدة انتقد فيها الحياة النيابية وحذر من التصويت للجهال في الانتخابات المقبلة .

يكفي ما لأقبت من ويلاتة قد جاء دور الانتخاب فكن على يا شعب فيما مر حسبك عبرة لا تبعثن إلى النيابية جاهلاً أفجمي حق الشعب من هو جاهل والحق أضع ما يكون بموطن لا يحفظ الوطن العزيز سوى امرئ قدما وما حملت من تبعاته حذر وراك الله من أفاته أو ما احتسيت المر من كأساته كي تأمن الأضرار من هفواته كلا فما هو من عداد حماته ان بات يرعاه الجهول بذاته

ثابت الموصل، ورشحوا في قائمة الحكومة وأصبحوا نواباً في المجلس الجديد. رد جعفر أبو التمن على كتاب رئيس الوزراء بأن الأحزاب والجمعيات لها أنظمة قانونية صادقت عليها وزارة الداخلية يجب أن ترعى، وأن الحزب الوطني لا يرى فرقاً في معاملة الأحزاب لاسيما مسألة فتح الفروع بين العهد الجديد، وعهد الانتداب، وأبدى كذلك اعتراضه على سير الانتخابات بحرية في الوقت الذي يتناقض مع تقييد الحكومة حرية المواطنين بقانون منع الدعايات المضرة.

وعلى أثر موقف الحزب الوطني من الانتخابات تعرضت فروعه إلى حملة من التفتيش، والمطالبة إذ أوقفت السلطات الحكومية عدداً من أعضائه، وضغطت عليهم بالاستقالة من الحزب، مما أدى إلى احتجاج جعفر أبي التمن على إجراءات الحكومة التعسفية، والمنافية للحريات الدستورية لاسيما أنها رافقت عملية الانتخابات.

استمر الحزب الوطني على موقفه في مقاطعة الانتخابات على الرغم من انتخاب الأهلين لجعفر أبي التمن، ومحمود رامي ضمن المنتخبين الثانويين، إلا أنهم لم يحضروا الانتخابات تمسكا بقرار المقاطعة، ونشر جعفر أبو التمن بياناً أكد فيه على تنصله عما تبليغ فيه بوصفه احد المنتخبين الثانويين، استنكاراً لاستمرار الحكومة في مطاردة أعضاء الحزب وزجه في السجون مما لا يتفق مع الممارسة الديمقراطية وحرية الانتخابات.

أما موقف حزب الإخاء الوطني فقد أعلن مشاركته في الانتخابات الجديدة، وحصل على بعض المقاعد الانتخابية التي زادت على ما حصل عليه في انتخابات المجلس السابق، وقررت اللجنة العليا للحزب في ٨ شباط ١٩٣٣ عد مرشحي الحزب، والمنتخبين الذين انتخبوا ممثلين عن الحزب حين التأم المجلس النيابي . وبهذا قد خرج حزب الإخاء الوطني عن وثيقة التآخي التي وقعها مع الحزب الوطني التي تضمنت ثلاثة مبادئ، وهي تعديل المعاهدة بما يضمن الاستقلال التام والسعي إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، وعدم قبول الحزبين أي مسؤولية في الحكم إلا على أساس هذين المطلبين.

أما الوزارة الشوكتية لم تؤسس حزباً من الأحزاب، كما عرف من الوزارات السابقة لضمان أغلبية برلمانية، إلا أنها عملت على إيجاد كتلة نيابية مولية لها.

سير الانتخابات ونتائجها

منذ أن صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢، أوعز ناجي شوكت بصفته وزير الداخلية وكالة إلى متصرفي الأولوية كافة باتخاذ الإجراءات الأولية استعداداً للبدء بالانتخابات الجديدة، وفي الوقت ذاته بدأت الاتصالات بينه وبين الملك فيحصل لإعداد قائمة المرشحين، وبين زعماء الأحزاب السياسية والكتل النيابية للاتفاق على قائمة موحدة تضمن الحكومة فيها فوز المؤيدين لسياساتها، كما جرت عليه العادة في كل الوزارات السابقة، وقد وجه الملك فيصل بعد إطلاعه على قائمة المرشحين التي قدمها له رئيس الوزراء ناجي شوكت وأجرى عليها تعديلاته أخذاً بالسبب في ضرورة عدم إظهار السخط لحزب، والرضا عن الآخر، أو التحزب لجماعة دون أخرى، مراعيًا خواطر بعض الذوات الذين سبق لهم خدمته، وبعد أن عدل ناجي شوكت قائمة المرشحين بحسب رغبة الملك فيصل وأرسلها إليه، أبدى موافقته على أسماء المرشحين ما عدا بعض الملاحظات بشأن ترشيح سعيد الحاج ثابت بدلاً من يوسف رضوان والسيد كاطع العواد من العمارة وسعد صالح، تاركا الخيار لناجي شوكت في



بلدية بغداد قبل تأسيس أمانة العاصمة سنة 1923

■ اسراء عبد المنعم السعدي

السويدي. وعرض عليه منصب مشاور الحاكم العسكري، ومن واجبات هذا المنصب وضع الترتيبات الإدارية الجديدة للمدينة من أجل تشكيل مجلس البلدية.

وقد اقترح ناجي السويدي أن يكون الانتخاب حراً وعماساً وألا يكون من ضمن أعضائه أي ضابط بريطاني عدا الضابط الصحي ومهندس البلدية، وبناء على طلب الحاكم العسكري عين وكيل الحاكم الملكي العام لجنة برئاسة المشاور العدلي وعضوية ضابطين بريطانيين وأربعة من وجهاء بغداد بينهم ناجي السويدي بوصفه سكرتيراً عربياً للنظر في هذه المقترحات.

وجد السويدي أن إدارة البلدية بدون انتخاب لا تأتي بأي نفع لذا فقد استقال من منصبه في 14 تموز 1919م وعين بدلا منه عبد المجيد بك الشاوي مديراً لبلدية الرصافة، وعين عبد العزيز المظفر سكرتيراً للمجلس البلدي، والحاج محمد حسن الجوهر مديراً لبلدية الكرخ في 1 تشرين الأول 1919م. وعين الحاكم العسكري لجنة تتألف من ممثلين اثنين عن الشركات البريطانية وتسعة من وجهاء المدينة من المسلمين والمسيحيين واليهود. وقد صادقا



الجسور، فكان المفروض عبور الجسر من الجهة اليمنى، فإذا عبر من الجهة اليسرى يعاقب بالضرب.

وللسيطرة على بغداد عينت قوات الاحتلال عدداً من المختارين ومنحتهم مخصصات مقابل تقديم معلومات ذات قيمة استخبارية، وصنفتهم إلى مختار أول للقرى الصغيرة والثاني للمناطق والقرى الكبيرة. وفي عام 1918م قرر أرنولد ويلسون (A.T. Wilson) وكيل الحاكم الملكي العام تحسين المجالس البلدية في العراق كافة، بحجة تمرين العراقيين على شؤون الإدارة تمهيداً لاستقلالهم التام في إدارة شؤونهم.

وعرض مشروع تشكيل المجلس البلدي لبغداد على اللجنة البلدية الاستشارية التي كانت موجودة في تشرين الثاني 1918م، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن جميع الطوائف، وكانت مختلفة مع نفسها، ففريق كان يفضل الانتخاب المباشر بحسب القانون العثماني القديم الذي يشترط توفر بعض المؤهلات المالية في الناخب، وكان الفريق الآخر يفضل أن يكون الانتخاب على درجتين ينحصر في هيئة تتألف من 500 إلى 600 ناخب يعينهم مختارو المجالات كل من محلته، على أن يكون ذلك خاضعاً لمصادقة لجنة تدقيقية مركزية تعين لهذا الغرض، فقد تأخر تشكيل المجلس البلدي المنتخب في بغداد بالنظر للشعور الحزبي الذي أثارته عملية الاستفتاء على الحكم الذاتي.

وفي أوائل عام 1919م تقرر أن ينشأ مجلس بلدي للنظر في أمور البلدية، ويتألف هذا المجلس من رئيس، ورئيسين ثانويين، وكاتم أسرار، ومعاون كاتم أسرار، وكل من هؤلاء يكون موظفاً من لدن الحكومة ويكون في المجلس عشرة أعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس وستة أعضاء غير رسميين آخرين. وفي العام نفسه وصل بغداد ناجي أفندي

بلديات، وفي عام 1907م أعيد توحيد الأقسام الثلاثة فجعلت بلدية واحدة لبغداد وعين عبد الرحمن الحيدري رئيساً لبلدية بغداد بالوكالة.

ويكون اختيار رئيس البلدية من قبل أعضاء المجلس البلدي الذي تتراوح مدة رئاسته أربع سنوات، واشتملت واجباته على رئاسة جلسات المجلس البلدي، وتعيين الموظفين والمراقبين بعد استئصال موافقة المجلس البلدي على تعيينهم، وفي عام 1911م شغل المنصب الميرالاياسماعيل بسيم بك بالوكالة، ولم يستقر المنصب لأحد مدة طويلة، وقد عين عدة رؤساء ما بين 1911-1916م، وهم كلا من (مظهر بك، عزت باشا الفارسي، رفعت الجادرجي، ورؤوف الجادرجي) حتى تولى فائق بك المنصب بالوكالة.

بعد دخول القوات البريطانية إلى بغداد في 11 آذار 1917م ومن ثم احتلال العراق، كانت حالة المدينة غير مرضية وخاصة بعد انسحاب الموظفين العثمانيين وترك الولاية بحالة سيئة، ولم تكن للعراقيين خبرة في شؤون الإدارة، فقررت إدارة الاحتلال إيجاد أسلوب جديد للإدارة وتنظيم الأمور.

في البداية تشكلت إدارة عسكرية للبلدية في 4 نيسان 1917م بإشراف الجنرال مود (S.Maude) يعاونه عدد من الحكام العسكريين وتم وضع بغداد تحت إشراف الحاكم العسكري العام العميد هوكر (C.J. Hawker) يساعده الميجر كوردين (J.Gorden) نائب الحاكم العسكري لشرق بغداد الرصافة، ونائب الحاكم العسكري لغرب بغداد الكرخ الميجر أوليفر (D.Oliver)، بينما تولى بلدية الكاظمية النقيب مارشال (Marshal)، واتسم أسلوب البلدية في تعاملها مع الأهالي بالقسوة، فكانت تعاقب بالضرب الأشخاص الذين يخالفون السير في الشوارع، ولا سيما

أنشئت أول بلدية في بغداد عام 1868م، حينما أصدرت مجموعة الأحكام الخاصة بقانون البلدية (بلدية نظامه سي) وتولى رئاستها إبراهيم أفندي الدفتري، حين بدأ اهتمام الحكومة العثمانية بتأسيس البلديات في الدولة العثمانية منذ سنة 1845م، حينما قرر المجلس الأعلى للإصلاح تشكيل لجنة تتولى إعداد دراسة عن البلديات وقواعد تشكيلها في الدول الأوروبية.

وعندما تولى مدحت باشا أمور ولاية بغداد في عام 1896م، أدخل التنظيمات الإدارية، فوضع مجالس الولاية ومجالس البلديات والمجالس الخاصة بالمتصرفيات، فشكل أول مجلس بلدي عام 1869م، ويكون اختيار أعضائه عن طريق الانتخابات، وتهدد إدارة البلدية إلى رئيس البلدية ومجلسها الذي يتكون على الأغلب من إحدى العوائل الأساسية في المدينة أو موظفاً حكومياً.

وفي عام 1877م شرعت الحكومة العثمانية بإصدار القوانين لتطوير خدماتها، فأصدرت قانون بلديات الولايات الجديد الذي أكد تشكيل المجالس البلدية، وتوسيع خدمات ومهام دوائر البلدية، مما تطلب زيادة عدد بلديات مدينة بغداد نظراً إلى سعتها، فأنشأت عام 1878م بلدية ثانية في النصف الجنوبي من الرصافة، وبلدية ثالثة في الكرخ.

وتم تعيين رئيس للبلدية لكل من الأقسام الثلاثة التي تشمل الأول الرصافة، والثاني منطقة باب الشيخ، والثالث يشمل منطقة الكرخ، وعين اسماعيل الدفتري رئيساً للقسم الأول منه (1880-1885م)، والشيخ عبد الرزاق أفندي رئيساً للقسم الثاني، وعبد الله جلبلي رئيساً للقسم الثالث، وفي عام (1891-1892) تولى مصطفى جميل رئاسة القسم الأول، وبقي رؤساء القسمين الثاني والثالث.

وعند حلول عام 1900م كان لبغداد ثلاث

على خطة انتخاب المجلس البلدي من قبل هيئات انتخابية متعددة، واشترط أن يكون الناخبون الأوليون من الملاكين الذين يتجاوز عمر أحدهم الواحد والعشرين عاماً ويدفعون ضريبة ملك سنوية لا تقل عن 41 روبية، وقد حددت نسبة المصوتين إلى سكان بغداد البالغ عددهم (200,000) نسمة بـ(762) مصوتا.

ولكن هذا المجلس لم يكن يشكل أي مظهر من مظاهر السيادة الشعبية، إذ لم يزود بأي سلطة، واستمر يمارس أعماله في عام 1919م تحت إشراف الحاكم العسكري السياسي في بغداد الميجر بولارد (R.W. Polard)، وتألف من 11 عضواً من العراقيين ومستشارين من البريطانيين. وبعد قيام ثورة العشرين أدرجت بريطانيا صعوبة حكم العراق حكماً مباشراً، فأرجعت برسي كوكس (P.COX) إلى العراق بصفته مندوباً سامياً للحكومة البريطانية المنتدبة على العراق على وفق قرار مؤتمر سان ريمو عام 1920م، ونجح كوكس في تشكيل أول وزارة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في 25 تشرين الأول 1920م.

وهنا قد تغيرت الحال حيث أصبحت للبلاد حكومة مدنية بدل الحكومة العسكرية السابقة، وصار واجباً أن تتناط بها جميع المسؤوليات، وكان من مسؤولياتها أن تهتم بوضع الأهالي من الناحية الخدمية بأن تعيد تنظيم البلدية لذلك وضعت أمر البلدية تحت إشراف مجلس الوزراء، وكانت بلدية بغداد سنة 1921م مقسمة على دائرتين إحداهما في جانب الرصافة وهي الدائرة البلدية المركزية وعلى رأسها رئيس البلدية، والأخرى في جانب الكرخ يديرها مدير بلدية، ثم ألغيت هذه التشكيلات وأعيد تنظيم البلدية فأدمجت بمتصرفية اللواء وسميت لواء بغداد.

بعد ذلك قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل



يشكل خطراً على وضع المدينة. وكذلك القيام بالأعمال الخيرية، ومنها تخصيص راتب لبعض المحتاجين ومتابعة مسألة التوزيع الكهربائي. والاهتمام بمستوى العاملين في دوائر البلدية وتهيئة المستلزمات التي يحتاجونها في أعمالهم خاصة الملابس بالنسبة لمراقبي البلدية ورجال الإطفاء لأن وظيفتهم تتطلب تمييز البستهم عن باقي العاملين في البلدية. وكذلك الاهتمام بتنظيم الأسواق وفقاً للحرف والمهنة مع مراعاة الذوق السليم في ذلك، وأيضاً الاهتمام بحركة السيارات ضمن حدود البلدة ومراقبة حركة الحيوانات في شوارع المدينة كالخيول والبغال وتنسيق سيرها للحفاظ على نظافة العاصمة. واهتم المجلس باختيار الأشخاص المناسبين للقيام بالأعمال المناطة بهم على أحسن وجه، خاصة الموظفين المشرفين على عملية توزيع المياه، وقرر المجلس تبديل أرقام الدور بأرقام عربية بدل الأجنبية، وأن تسك على لوحة من النحاس الأصفر.

التنظيفات

فقد اهتمت البلدية بمسألة النظافة وخاصة بعد أن وجهت انتقادات لدايرة التنظيفات التي أنشأتها قوات الاحتلال لعدم مقدرتها على المحافظة على نظافة بغداد، فتولت البلدية هذه المسألة تحت إشراف رئيس دائرة الصحة للقيام بالتحريات على المحلات ومراعاة النظافة والشروط الصحية فيها. وكان من واجب ناظر التنظيفات المستر و.ب. نيل متابعة عملية كنس الأزقة وجمع الأزبال من البيوت وإخلاء البالوعات وتنظيفها ودفن جثث الحيوانات، ورفع الدماء من الجازر، إذ أن البلدة كانت مقسمة على خمس مناطق من وجهة إدارية وفي كل منطقة مفتش للتنظيفات مسؤول عن تنظيف المنطقة المكلف بها. وكانت المنطقة الواحدة مقسمة على مناطق صغيرة تحت إدارة ملاحظة (جاويش) وتحت إدارته عدد من الكتاسين.

وكانت عملية رفع الأزبال تتم بواسطة العربات المجرورة بالثيران. إذ كانت الشوارع عريضة، وبواسطة الحمير إذا كانت ضيقة، وقد بلغ عدد الحمير المستخدمة في الرصافة (١١٧) والكرخ (٢٣) مع سائقي الحمير البالغ عددهم (٥٤) في الرصافة (١٧) في الكرخ، وكانت توضع الأزبال في حفر واسعة خارج البلدة، وتكون هذه الحفر ناتجة من حفر الأرض لبناء السدات وعمقها نحو ٢٠ قدماً، ويحرق سطح هذه المزابل خوفاً من تولد الأمراض ويضطر إلى رشها بالنفط الأسود. وكانت هذه المزابل تشكل مردوداً مادياً للبلدية، إذ كانت تعرض للبيع بسعر أنة لكل حمل ويزداد الطلب في بعض المواسم حتى يصل إلى ٤٥٠ روبية شهرياً وقامت البلدية بإصدار تذاكر لبيع الزبالة. واهتمت بإنشاء بالوعات للتخلص من تراكم المياه الأسنة والأطيان في الشوارع، لكنها لم تف بالغرض لعدم الاهتمام بنظافتها وتراكم النفايات فيها.

واهتمت بتصريف أوساخ البلدة بواسطة المرحاض الجارية، وذلك على صورة حفرة مستورة في صحن البيت تتصل بالمرحاض بواسطة مجرى، ولا يستعمل الاسمنت في بناء هذه المجاري والحفر فقد كانت تبني من الحجر غالباً. والمرحاض عبارة عن فتحة في الأرض تكون في الطبقة الأولى من البيت، إلا في بعض البيوت حيث يوجد مرحاض في الطبقة الثانية تتصل بالأولى بواسطة مجرى عمودي ويمكن تحسين هذه الحالة باستعمال أنابيب المرحاض الأوروبية،

البلدية وفق طريقة الانتخابات باختيار رؤساء البلدية وأعضاء مجلس البلدية وجرت الانتخابات في عام ١٩٢٢، وفاز بالأكثرية ١٢ عضواً. وهم كل من:

- ١- جعفر أبو التمن.
- ٢- مجيد بك الشاوي.
- ٣- الشيخ أحمد أفندي الشيخ داود.
- ٤- علي أفندي البارزكان.
- ٥- ياسين جلي الخضير.
- ٦- عبد الرسول جلي كنة.
- ٧- رفعت أفندي الجادرجي.
- ٨- وهي أفندي الخشالي.
- ٩- الشيخ أحمد الظاهر.
- ١٠- نوري السعيد البرزنجي.
- ١١- محمد أفندي آل مصطفى الخليل.
- ١٢- عبد الرزاق منير أفندي.

وقد استقال جعفر أبو التمن بعد شهرين وحل محله فخري أفندي آل الجميل وبعده استقال عبد المجيد الشاوي.

وبعد أن تمت المصادقة على أعضاء المجلس اتخذ المجلس أول قراراته بربط رئاسة بلدية بغداد بمتصرفية لواء بغداد الذي قسم البلدية إلى ثلاث دوائر، البلدية الأولى في الرصافة والثانية في رأس القرية، والثالثة في الكرخ.

وأنيطت إدارة البلديات الثلاثة بالوجهاء المعروفين بكفاءتهم وهم السيد علي البارزكان مديراً للبلدية الأولى، والسيد عبد الرزاق منير مديراً للبلدية الثانية، والسيد محمد مصطفى الخليل مديراً للبلدية الثالثة. ومنح مدراء البلديات الثلاث سلطة حاكم جزاء من الدرجة الثالثة من قبل وزارة العدلية فيما يخص المخالفات الجزائية، وتألفت الهيئة من مدير المنطقة ومهندسيها وطبيبيها.

إن واجبات البلدية تجمع بين الأعمال الإدارية التي هي من اختصاص المتصرفيات، وبين الواجبات التي نص عليها قانون بلديات الولايات العثماني. وإن هذه الواجبات تعني وفق القانون العثماني القيام بأعمال عديدة منها إنشاء المباني، وإصلاح الجسور، وتأسيس مشروعات لإسالة المياه، والإنارة، وكذلك العناية بالنظافة العامة ومراقبة المقاهي ودور اللهو والأندية الرياضية، ومراقبة المكابيل والموازين والمقاييس ومنع احتكار البضائع، وإنشاء المستشفيات، والمؤسسات الخيرية، والقيام بأعمال الحراسة، وتقديم الخدمات المتنوعة للمواطنين.

وكان متصرف بغداد يقوم في آن واحد بأعمال المتصرف وأعمال رئيس البلدية، وأول متصرف عين بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٢ وهو توفيق الخالدي، ولكنه لم يبق في منصبه مدة طويلة، إذ عين في ١ نيسان ١٩٢٢ وزيراً للدخالية فصدرت الإرادة الملكية بتعيين فؤاد الدفتري متصرفاً لبغداد بعد ذلك واستمر العمل في هذه البلديات تحت إشراف المتصرفية حتى شباط ١٩٢٣.

واجبات المجلس البلدي الجديد

١٩٢٣-١٩٢٢

بعد اكتمال المجلس البلدي وتحديد مدراء البلديات وتثبيت المتصرف بدأت مهمات المجلس الجديد وذلك للحفاظ على شكل العاصمة المحكم، وكانت أولى واجباته متابعة الإنشاءات وأعمال التشييد التي تقام في البلدة والعمل على توسيع الطرق وتنظيفها، ورصف الشوارع العامة وإحكام أبنيتها على الجانبين، وإصلاح المجاري والبالوعات، ومن واجباته كذلك تأليف اللجان التي تشرف على أبنية المدينة وإزالة ما يحس منها أنه

٢- مركز القيادة العام.

٣- باب المعظم.

٤- الباب الشرقي، الذي يجهز المستشفيات الملكية والعسكرية في تلك الأثناء بالماء المصفى.

وكانت آلة الماء في الرصافة تحتوي على ٥٥٠٠٠ غالون وموقعها في الشورجة قرب العلاوي والعوينية، لكن لعدم إكمال الأنابيب المصعدة وأنابيب توزيع الماء والأحواض، لذلك فإن مجموع كمية المياه التي يمكن أن تصل للبلدة ٢٧٠٠٠ غالون لمدة ٢٤ ساعة يومياً في الصيف و١٠ ساعات في الشتاء. لكن كان الأهالي يعانون في فصل الصيف لكثرة الاستهلاك واستخدام المياه المخصصة للدور في سقي البساتين، وقد أُنذرت البلدية كل من يستخدم الماء في غير محله، ولذلك عينت مراقبين لمتابعة عملية توزيع المياه. وأنشئت البلدية هيئة لإجراء الكشف على مضخات المياه الموجودة في الكرخ. واهتمت البلدية في أواخر عام ١٩٢١ بتعقيم المياه بمادة الكلور لأنها مادة ضرورية للصحة وقتل الجراثيم.

توفير الإنارة

اهتمت البلدية بتوفير الإنارة للأهالي من خلال تنوير الشوارع، إذ أن البلدية هيأت خارطة خاصة بالطرق المراد تنويرها من قبل المهندس البلدي، فقد وضعت على كل عمود في شارع الرشيد مصباحاً لإنارة قسم من شارع النهر. وقد مدت أسلاكاً من جسر مود إلى الصالحية في الكرخ والشوكة حتى وصلت إلى محطة القطار ثم محلة خضر الياس.

وقدرت تنويرات العاصمة لسنة ١٩٢٢ في البلديات الثلاث من عدد المصابيح، فبلغ في البلدية الأولى ١٥٠٠ مصباح وبديل الالتزام ١٩٩٠٠ روبية، والبلدية الثانية ١٨٠٠ مصباح وبديل الالتزام ٢٧٧٠٠ روبية، والكرخ ٩٠٠ مصباح وبديل الالتزام ١٥٠٠٠ روبية وبذلك يصبح المجموع ٦٢.٦٠٠ روبية. كانت أجور الكهرباء تستوفي من الأهالي ١٢ أنة للأمبر الواحد، وزادت شركة التأمينات على المشتركين بمبلغ قدرت ١٠٠٠ روبية عن كل مصباح و١٢،٥ روبية عن كل مروحة.

ويكون تصريف الأوساخ بطريقة أفضل إذا توفر الماء الكافي لهذا الغرض. وقد تم بناء ٤ مراحيض عمومية وإنشاء ٢٧ بالوعة في شوارع بغداد المختلفة، وفي السنوات التالية زاد عدد المرافق الصحية العمومية وزاد الاهتمام بعملية الجازر الصحية، فأُنشئ عدد منها في الرصافة والباب الشرقي.

فرقة إطفاء الحرائق

حيث قامت بتهيئة اللوازم المطلوبة في عملية الإطفاء، في عام ١٩٢٢ اشترت البلدية دينامو كهرباء للإطفاء ليشتغل فوهات المياه والاهتمام بتوفير سيارات رش حديثة. وأصبحت الدائرة ذات مركز مهم في العاصمة، حيث توجد دائرتان إحداهما مدنية والأخرى عسكرية، يتعاونان معاً في إطفاء الحرائق، وتتكون الدائرة من مدير الإطفائية بدرجة عريف ومعاون ورئيس السواق وسواق وإطفائي وعريف وكاتب عمومي ومحافظ تلفونات.

واهتمت البلدية والمتصرفية بإيجاد مبنى خاص للإطفائية ودفن إجباره من قبل ميزانية البلدية. حيث كانت تجري كشفاً خاصاً على بعض العرصات وتقدير ما تحتاجه لجعلها محلاً للإطفائية، وهذا ما قامت به في اختيار علوة الحيدرخانة لحاجة البلدية إلى جعلها مكاناً للإطفائية. وفي نيسان ١٩٢٢ قرر المجلس البلدي بناء العرصة المجاورة للبلدية في السراي وجعلها مركزاً لدائرة الإطفائية. وبعد عدة أشهر قرر المجلس استملاك العرصة المجاورة لدائرة البلدية الأولى وجعلها مقراً للإطفائية. وللحفاظ على حياة الأهالي أغلقت البلدية دكاكين بيع الحصران في جانب الكرخ لتجنب وقوع الحريق.

إسالة الماء

قبلت البلدية مسألة توزيع المياه لجانبى البلدة من بداية نيسان ١٩٢١ بعدما كانت تحت إدارة الحكومة العسكرية التي استمرت على الرغم من ذلك تدير محطات المياه الخاصة بالمحلات المسكونة بالقوى العسكرية البريطانية، وهي:-

١- سيد سلطان علي.



مجموعة من الجنود الإنكليز في مدينة بابل منبهرين بأسد بابل والمدينة القديمة عام ١٩٢٠



بائعة الخبز في بغداد - ١٩٣٢



صورة من صباحات شارع الرشيد ببغداد عام ١٩٥٥



الملك فيصل الثاني - وخضير العبيدي



9

بلاغة

العدد 3173 /
السنة الثانية عشرة
الاثنين (15) ايلول 2014

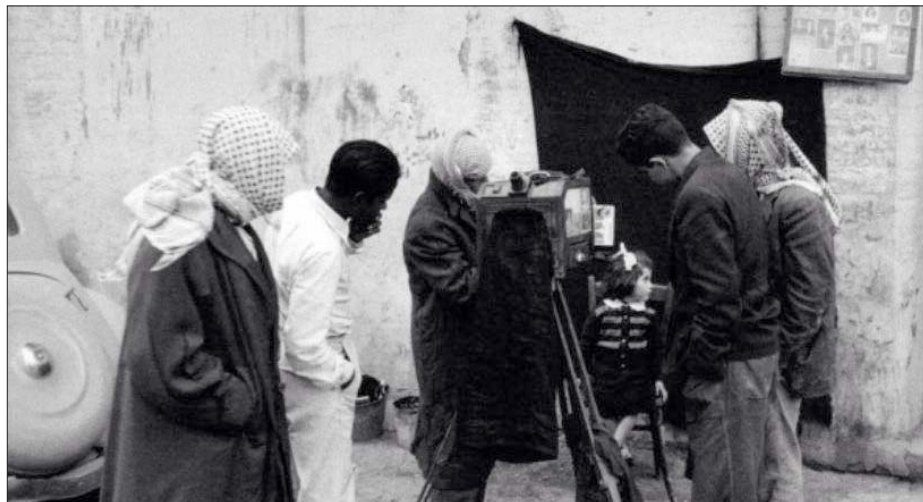


بغداد، ساحة تصريف العملات، هذا ما مكتوب على الصورة ١٩٢٩

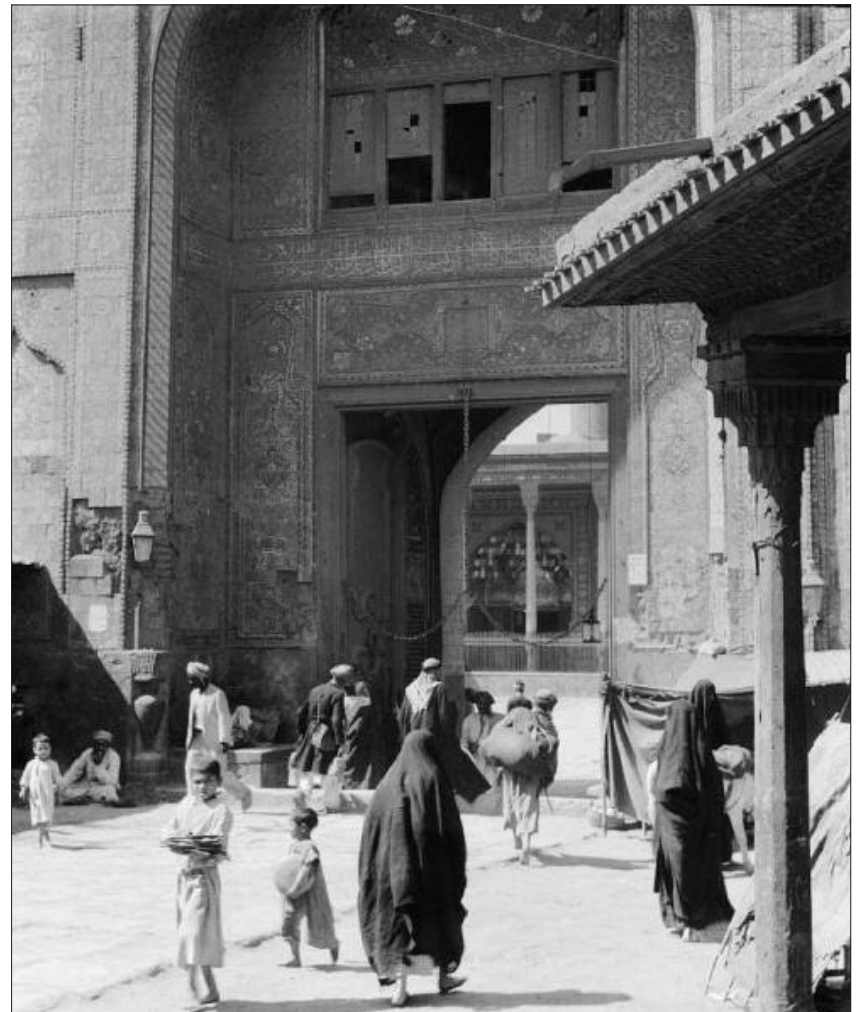
عدسة
عراقية



صورة لـ بغداد بكاميرة الرحالة الفرنسي اس فوبودا نهاية القرن التاسع عشر



صور شمسي في أحد أزقة بغداد عام ١٩٥٢



مدخل الحضرة الكاظمية - ١٩٣٢

كيف انتهى حزب التقدم بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون؟

■ قصي محمود الحسناوي

بعد أن شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥، ومن قبلها حزبه "حزب التقدم"، الذي سمي فيما بعد بـ "حزب الأكثرية النيابية"، ازدادت طموحاته كثيراً بعد أكثر من شهر تقريباً، والدليل على ذلك، أنه في يوم ٢٠ آب ١٩٢٥، اجتمع عدد من الشخصيات المهمة كان بينهم، طالب النقيب ومحمد أمين باش اعيان وعبد الكريم السعدون شقيق عبد المحسن السعدون، مع ملاك اراضي آخرين في قصر باش اعيان في البصرة، وناقش المجتمعون مسألة التخلص من الملك فيصل الأول وإقامة (جمهورية) تحت حماية البريطانيين يكون عبد المحسن السعدون رئيساً لها. وخلال الاجتماع أكد عبد الكريم السعدون أن آل باشا اعيان وكل عائلات بغداد النافذة وعشائر المنتفك والعلماء وكثيرين إلى جانب أخيه يؤيدونه، وأعلن كل المجتمعين تأييدهم للفكرة، ودعا الاجتماع كذلك إلى بصره مستقلة ذاتياً ومحمية من البريطانيين.



ومن المرجح أن الإنكليز، قد شجعوا مثل هذه الميول الانفصالية أو الجمهورية، لأن علاقتهم مع الملك فيصل الأول اصطدمت على ما يبدو ببعض العقبات، إذ استغل الإنكليز هذا الاجتماع الذي حدث في قصر باش اعيان لتحقيق هدف واحد هو جر الملك إلى إطار ذهني أكثر مرونة. وإزاء ذلك كله، فقد كان الملك فيصل الأول قلقاً أشد القلق من عبد المحسن السعدون الذي كان يتمتع بثقة دار الاعتماد البريطاني ويستمد نفوذه منها مباشرة، إذ بدأ يشعر بأن ذلك يهدده ويجريه من نفوذه كملك ويجعل من السعدون وسيطاً له في حل ما يقع من خلاف بين دار الاعتماد البريطاني والباطال الملكي، وكان فيصل يريد ألا يشاركه في اعتماد الإنكليز أحد سواه، ولعل شعوره تجاه عبد المحسن السعدون الذي كان موضع ثقة السير هنري دويس المندوب السامي البريطاني، لا يختلف عن شعوره تجاه السيد عبد الرحمن النقيب، الذي كان موضع اعتماد السيد برسي كوكس من قبل، وقد حاول الملك فيصل الأول، إزاحة عبد الرحمن النقيب من رئاسة الوزراء لعدم اطمئنانه إليه، ولعدم امكانه التخلص من الشعور الذي كان يستولي عليه من أن عبد الرحمن النقيب كان إلى الأمام القريب ينافس على العرش.

ونتيجة لذلك، قرر الملك فيصل الأول تحطيم حزب السعدون "حزب التقدم" الذي يحظى بالأكثرية النيابية وتفريق صفوفه، وقد استعان فيصل بنوري السعيد وجعفر العسكري للقيام بذلك من خلال انضمامهما للحزب، وقد أدى نوري السعيد بصفته عضواً في "حزب التقدم"، بالفهم مع الملك فيصل هذا الدور، بأن تخريب الحزب من الداخل أسهل من تخريبه من الخارج، واستطاع أن يفرض من صفوفه جناحاً يتلقى توجيهاته من الملك فيصل بدلاً من أن يتلقاها من عبد المحسن السعدون. أما جعفر العسكري، وهو رجل الملك فيصل فقد نجح في أن يعدل في نظام الحزب الداخلي وأن يصبح رئيساً له فيما بعد. وتتبعياً للإشارة هنا، إلى أن تدخل البلاط بالطريقة الأوتوقراطية في العملية السياسية مدعاة لمشاكل سياسية بينه وبين الحكومة ودار الاعتماد. ولكن لم تمتعض جميع الحكومات العراقية من تدخلات فيصل في الإدارة، سوى السعدون بشأن النشاطات غير الدستورية للملك.

ومهما اختلفت الدوافع والمقاصد، فقد عادت الخلافات بين أعضاء "حزب التقدم"، مما أدى إلى "الهزيمة الثانية" له مع بداية تأسيسه، وذلك عندما عرضت حكومة السعدون في ٢٥ آب ١٩٢٥ ميزانية شهر ايلول، من قبل وزير المالية رؤوف الجادري، إلا أنها رفضت من قبل مجلس النواب، وفقدت الحكومة الثقة مما دعا وزير المالية إلى استقالته، وكان رفض مجلس النواب المصادقة عليها، على أساس أنها تحتوي على نقفات كثيرة، وقد كان ذلك الرفض أول علامة لفقدان سيطرة السعدون على قرارات المجلس بوساطة الأكثرية التي كان يتمتع بها "حزب التقدم" داخل المجلس، وشعر بعض أعضاء "حزب التقدم" بالخطب الحماسية التي شنتها الاقلية داخل المجلس، وشعر السعدون بأنه أخذ يفقد سيطرته على نواب "حزب التقدم"، أما الوزراء فقد فسروا رفض المجلس لائحة على أنه بمثابة عدم ثقة المجلس بالوزارة القائمة، مما أدى ببعضهم إلى إبداء رغبتهم إلى السعدون

امام عصابة الأمم إلى جعفر العسكري، ممثل العراق السياسي في لندن آنذاك. وفي سياق ذلك، أعلن ياسين الهاشمي وحزبه صراحة أن اللجنة أرسلت من قبل البريطانيين لغرض واحد وهو ابقاء الانتداب على العراق لمدة (خمسة وعشرين سنة) فطالب بإسقاط وزارة السعدون. ومما يؤكد ذلك، قيام الحكومة في ٢ ايلول ١٩٢٥، بإرسال برقيتين واحدة إلى عصابة الأمم وواحدة إلى جعفر العسكري ممثل العراق السياسي في لندن، تشيران إلى تمديد فترة الانتداب البريطاني في العراق لمدة (خمسة وعشرين سنة)، وقد عارض إرسال تلكا البرقيتين أربعة عشر نائباً، ولم يصوت عليهما كل من ياسين الهاشمي والسيد محسن أبو طيخ. ومن الجدير بالذكر، أن عدد من أعضاء "حزب التقدم" قد ساندوا المعارضة داخل المجلس النيابي أمثال مظهر الحاج صكب وفخري آل جميل وعبد المجيد الشاوي والنواب الكرد.

راوندوزي نائب لواء اربيل. وفي ضوء ما تقدم، فإن تسمية هذا الوفد جاء كمفاجأة لأكثرية النواب، إذ لم يجر نكره داخل "حزب التقدم" قبل طرحه للتصويت أمام المجلس النيابي. وبناءً على ذلك أوضح السعدون رئيس الوزراء، ورئيس "حزب التقدم" دوافع الحكومة لتشكيل هذا الوفد، لكن المعارضة انتقدت الحكومة واستهزأت من وجود معتمد "حزب التقدم" أرشد العمري وإسماعيل راوندوزي، ووجدت أنه من المضحك أن يضاف إلى الوفد بطريك الكلدان بعد أن أوضح تقرير البعثة الدولية لعصبة الأمم، أن رجال الدين المسيحيين يفضلون الاتراك على الحكومة العراقية، وعندما صارت الجلسة علنية طلب رئيس الوزراء السعدون من المجلس أن يوافق على إضافة التقدميين أرشد العمري وإسماعيل راوندوزي إلى الوفد. وعند التصويت رفض المجلس هذا الطلب إذ صوت له واحد وثلاثون نائباً، وعارضه ثلاثة وثلاثون نائباً، كما تقرر أن تسند مهمة طرح قضية العراق

وعلى الرغم من ذلك، فإن الخلاف بين الملك فيصل الأول وعبد المحسن السعدون، لم يكن صراعاً من أجل السلطة، أي أن السعدون لم يرد أن يكون من تصادمه مع الملك أن يكون ملكاً، بل كان يريد أن يمارس حقوقه الدستورية كرئيس للوزراء بدون تدخل غير دستوري من الملك. ومهما يكن من أمر، فإنه سرعان ما ظهرت بوادر الانشقاقات في جسد "حزب التقدم"، في بداية تأسيسه، إذ أدى انتقاد الحزب للروابط الفكرية بين أعضائه إلى ظهور الخلافات في صفوفه. وبحكم ذلك، فقد منى "حزب التقدم" في بداية تأسيسه بـ (ثلاثة هزائم) أمام القوى المعارضة، فكانت "الهزيمة الأولى"، تتعلق بعزم الحكومة على إرسال وفد عراقي لحضور اجتماع عصبة الأمم من أجل التباحث حول (قضية الموصل)، إذ تألف الوفد من ناجي السويدي وزير العدلية، والبطريك الكلداني يوسف عمانوئيل، وأرشد العمري معتمد "حزب التقدم"، وإسماعيل



ياسين الهاشمي

الحزب ووقفها. وهذا ما أكده، نوري السعيد بعد ذلك قائلاً: "يعلم الكثيرون حق العلم بأن هذا الحزب قد انشق على نفسه على أثر وفاة زعيمه المرحوم عبد المحسن السعدون. لذلك أشك كثيراً في أن باستطاعة أي شخص آخر أن يقود الحزب. وقد تجلّى هذا الانشقاق في عهد وزارة ناجي السويدي السابقة التي كانت مؤلفة من كل أعضاء الوزارة السعدونية السابقة ما عدا المرحوم عبد المحسن".

وبعد أن شكل نوري السعيد وزارته الأولى في ١١ آذار ١٩٣٠، حاول توجيه ضربة قاضية إلى "حزب التقدم" بمحاولته حل المجلس النيابي من أجل إنهاء سيطرة "حزب التقدم" على مجلس النواب العراقي. وقد نجح في ذلك، عندما أقنع الملك فيصل الأول بإصدار إرادة ملكية بحل المجلس النيابي فكان ذلك أشبه برصاصة الرحمة في جسد حزب التقدم السياسي. فضلاً عن أن نوري السعيد، أحد أركان "حزب التقدم" سابقاً، بعد تأسيسه لحزب حكومي جديد، في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠، أطلق عليه اسم "حزب العهد"، استطاع أن يجذب الكثير من أعضاء "حزب التقدم" لحزبه الجديد، مما أسهم في إضعاف الحزب وقلة مردوده.

وحاول توفيق السويدي لم شمل "حزب التقدم"، واستحصل بذلك موافقة وزارة الداخلية في ١٤ كانون الأول ١٩٣٠، إلا أن الملك فيصل الأول، كما أشرنا سابقاً وعلى ما يبدو، كان جاداً في إنهاء نشاط "حزب التقدم" سياسياً، لأنه أقنع توفيق السويدي بقبول وظيفة وزير مفوض في طهران، وبعدها قرر ترك رئاسة الحزب.

ولم يعد "حزب التقدم" وجود حقيقي في الحياة السياسية، ولم يعد له نكر، ولا سيما في عهد رئاسة عبد العزيز القصاب للحزب، سوى ما قام به من نشاطين سياسيين مذكورين آنفاً.

ويجب الإشارة في ختام هذا المقال، إلى أن نشاط "حزب التقدم" وفعاليتها، حينما كان عبد المحسن السعدون موجوداً، هو غيره بعد أن غاب الرجل عن الساحة الفعلية. جراء ما يتمتع به من احترام وهيبة ومحبة من قبل أعضاء الحزب وجمهوره، ولذلك فإن غياب "حزب التقدم" في بداية الثلاثينيات، تحصيل حاصل بعد غياب قيادته الرئيسية والفعالة في النشاط.

ومن الجدير بالذكر، أن المصادر التاريخية اختلفت في تحديد المدة الزمنية لنهاية الحزب، إلا أن إحدى وثائق وزارة الداخلية، أشارت إلى أن الحزب كان موجوداً ضمن تسلسل الاحزاب والجمعيات المجازة في العاصمة بغداد في ٢ أيلول ١٩٣١، وذلك حسب الجرد القانوني التي قامت به وزارة الداخلية العراقية.



ارشاد العمري

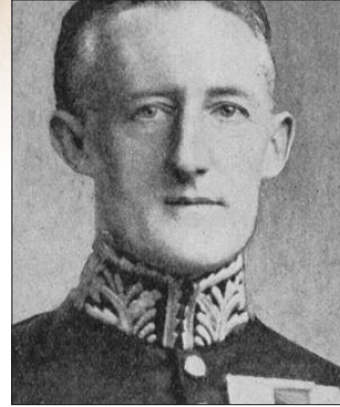
الثالثة "لحزب التقدم"، والتي إثرها قدم عبد المحسن السعدون استقالة وزارته احتجاجاً على ذلك. بعد انتحار عبد المحسن السعدون في مساء ١٣ تشرين الأول ١٩٢٩، انتهت حياة حزب التقدم كقوة سياسية لما كان يتمتع به زعيمه السعدون، من هيبة واحترام من قبل أعضاء الحزب، ولذلك فإن ضعف النشاط السياسي لـ "حزب التقدم" من بعد غياب قيادته له كانت تحصيل حاصل. وعلى أية حال، قرر أعضاء "حزب التقدم"، انتخاب الرجل الثاني في الحزب، ناجي السويدي، الذي ازدادت في عهد رئاسته للحزب الانشقاقات والخلافات داخل جسد الحزب، وتذمر العديد من أعضاء الحزب لقيادته له ووصفهم لأدائه بالضعيف، على الرغم من تظاهر أعضاء الحزب بالتكاتف والتباعد على مبدأ وصية السعدون إلى ولده، التي عدوها ميثاقاً سياسياً للحزب، ولا سيما أن جماعة من أعضاء الحزب المتمردين وجماعة من المعارضين شكلوا كتلة معارضة قوية ضد وزارة ناجي السويدي. ونتيجة لذلك، وفضلاً عن خلافاته مع دار الاعتماد البريطاني، قرر ناجي السويدي، إعلان استقالة وزارته في ٩ آذار ١٩٣٠، ومن ثم تركه لـ "حزب التقدم"، مما أدى كما أشرنا سابقاً إلى أن يكون ذلك سبباً آخر لانحلال "حزب التقدم"، إكمالاً لما حل بالحزب بعد انتحار مؤسسه عبد المحسن السعدون، فقد انقسمت الهيئة العامة للحزب ما بين مؤيد لإبقاء الحزب والاستمرار في العمل السياسي، وبين محبذ لإنهاء أعمال



ناجي السويدي

املاءً، فلم يبق لهم ذلك ان يكونوا آلة صماء بيد رئيس الحزب ومعمده حسب قولهم. ومن الجدير بالذكر، أن الأحزاب المعارضة كان لها دور كبير في إضعاف "حزب التقدم"، ولا سيما حزب ياسين الهاشمي "حزب الشعب"، فضلاً عن ظهور تكتل نيابي معارض داخل المجلس النيابي عرف بـ "كتلة الوسط" بزعامة رشيد عالي الكيلاني، وقد ضم هذا التكتل عدداً من النواب المستقلين، ممن اتسمت مواقفهم بالتذبذب، تارة مع الحكومة، وأخرى مع المعارضة حسبما اقتضته مصالحه، أو في ضوء التطورات المتلاحقة على الساحة السياسية إذ أن أول إشارة وردت إلى اجتماع هذه الكتلة في ١٠ أيار ١٩٢٦، أي بعد حادثة المشادة بين رشيد عالي الكيلاني وصبيح نشأت أحد أعضاء "حزب التقدم" بيومين، وهذا يعني أن "كتلة الوسط" كانت موجودة قبل هذه الحادثة.

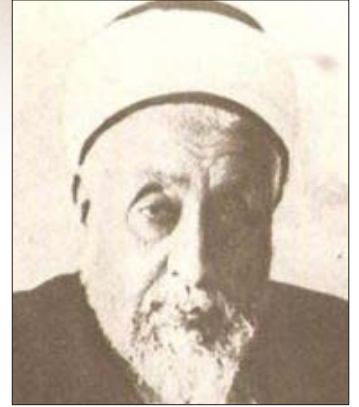
ومن الضروري الإشارة إلى، أن الكيلاني استطاع بلقاء لسانه المعروفة ان يعيل إلى صفة بعض أعضاء "حزب التقدم" بحملهم على تقديم استقالاتهم من الحزب المذكور، والانضمام إلى كتلة الوسط التي كونها على حساب "حزب التقدم"، مما أدى إلى انشقاق داخل "حزب التقدم" نفسه، واستطاعت كتلته "كتلة الوسط" بعد ذلك أن تغير في ميزان القوى داخل المجلس النيابي، ما أدى ذلك إلى فوزه بالانتخابات النيابية في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦، بدعم من الملك فيصل الأول على حساب مرشح "حزب التقدم" حكمت سليمان، التي تعد "الهيمنة



برسي كوكس

الجادرجي الذي طلب تجاوز اللجنة المالية، مما أثار امتعاض أعضائها وصوتوا ضد الميزانية، إلا أن هذه الأسباب والعوامل الحقيقية لم تكن وراء هيمنة حكومة السعدون بالقضية تكمن في تشكيلة حزب الحكومة نفسه، فالعديد من النواب قد تركوا الحزب لعدم حصولهم على مكاسب مقابل انضمامهم إلى "حزب التقدم" مثل التعيينات الوزارية والأعضاء من الضرائب وما شابهها من الامتيازات الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن وفداً من شيوخ العشائر يقودهم عضوين من الهيئة الإدارية لـ "حزب التقدم" هما محسن أبو طيخ وكاطع العوادي، قد أعربوا إلى المندوب السامي عند مقابلته في يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥، عن عدم قناعتهم بحزبهم "حزب التقدم" واستيائهم ورغبتهم في تشكيل حزب جديد، بعد أن وجدوا أن دعمهم للحزب قد استغل فقط من قبل الوزراء لمصالحهم الشخصية، وأنهم مستمرين في الاعييبهم التي جعلت رجال العشائر ضد شوخهم.

وتأكيداً لذلك، ما أشارت إليه إحدى الوثائق البريطانية من وجود دلائل على ضعف "حزب التقدم" أدت إلى ظهور بوادر الانقسام والانشقاق الأخير لبعض أعضاء "حزب التقدم" ونشر الدعاية ضده، متهمين رئيس الحزب عبد المحسن السعدون بأنه يتعامل معهم بأسلوب أوتوقراطي متعال، بينما يتعامل بأسلوب متذل مع مقر المندوب السامي والبلات الملكي، فضلاً عن اتهامهم لمعتمد "حزب التقدم" أرشد العمري، بأنه كان يملأ عليهم ما يجب عمله



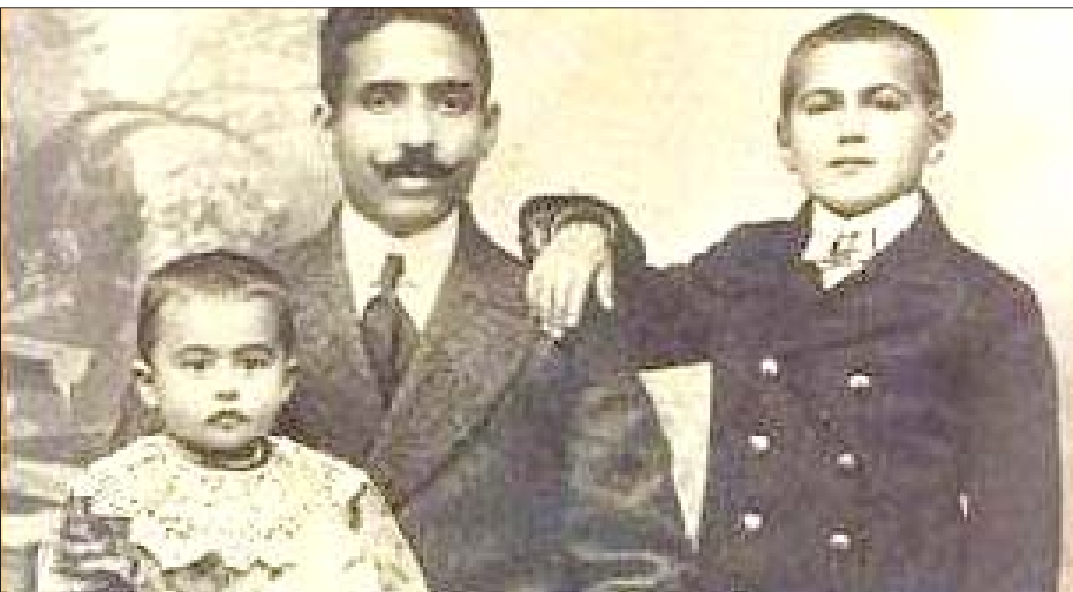
عبد الرحمن التقيبي

بالاستقالة من مناصبهم، فقصد السعدون دار الاعتماد البريطاني في اليوم نفسه، وتباحث في الأمر مع المندوب السامي. وعلى أية حال، ففي اليوم التالي ٢٦ آب ١٩٢٥، أصبح الموقف أقل توتراً، فقد أقنع عبد المحسن السعدون "حزب التقدم" بقبول الميزانية وأشار إلى أن الوقت الحاضر ليس وقت قيام الأعضاء أعضاء "حزب التقدم" بوضع العراقيل في طريق الحكومة.

وفي السياق ذاته، طالب السيد محسن أبو طيخ أحد أعضاء "حزب التقدم" بوجوب استقالة وزير المالية والعدل، إلا أن عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ورئيس حزب التقدم نكر أن النواب ليس باستطاعتهم طلب استقالة قسم من الوزراء، وستوفر الفرصة لمجلس النواب بالتصويت بالثقة، ويجري غير ذلك. وفي يوم ٢٧ آب ١٩٢٥، أقرت الميزانية، بعد تعديل بسيط ولم يكن هناك عرض بالاستقالة الحكومة، وأن الأزمة قد انتهت.

ونتيجة لذلك، فقد أرسل عبد المحسن السعدون رسالة إلى الملك فيصل الأول شكها فيها الحالة السياسية المرتبكة داخل المجلس النيابي قائلاً: "أعرض على جلالكم بمزيد الأسف أن الحالة الروحية في المجلس ليست مرضية، فإن القسم الأعظم منهم يجهل وضعيتنا السياسية والإدارية والقسم الثاني أعني قسم المخالفين، بالرغم من وقوفه على الحالة الراهنة، يعيل إلى التساغبة ويعرقل مساعي الحكومة إلى درجة تبعث على التأثر مع أن أكثرية الشعب راضية عن سير الإدارة الحاضرة ومستاءة من أعمال المشاغبين في المجلس. وقد سعى بعض أعضاء "حزب التقدم" لإسقاط وزيرى العدلية والمالية وأصروا على ذلك، لكنني لم أوافقهم على فكرتهم هذه، لكونهم لم يحددوا أسباباً وجيهة ولم يعد فهمهم لهذه المطالب إلا الانفعالات والتأثرات الشخصية، أما رؤوساء الحركة في الحزب فهم رشيد عالي الكيلاني رئيس المجلس والحاج عبد المحسن شلاش نائب الرئيس وبعد مذكراتي معهم ورجائي منهم تركوا تشبثهم هذا لوقت آخر، على أنني لست قانعاً بأنهم تاركوا فكرتهم هذه لمدة طويلة".

والملفت للنظر، أن التحليل الذي قدمه التقرير السري نصف الشهري لدائرة المندوب السامي البريطاني ببغداد حول أسباب هاتين الهيئتين لحكومة السعدون ليس مقنعاً، فقد نكر أن نواب "حزب التقدم"، لم يكونوا حاضرين في الجلسة بعدد كاف، لأن مجموعة صغيرة من النواب لم تكن مقتنعة أساساً بالشخصيات التي تكون منها الوفد، وأوضح ان الهيمنة الثانية تعود إلى خطأ تكتيكي من وزير المالية رؤوف



محلة قنبر علي.. ذكريات واحداث

رفعت مرهون الصفار
مؤرخ وباحث



اشير اليه المرة الاولى في نص يرقى الى سنة ٨٧٤هـ (تاريخ الغياثي للشيخ عبدالله الغياثي) بوصفه من معالم بغداد عهد ذاك ولكن لم يشر الى هدية المعلم ان كان مقبرة او جامعاً او تكية ويكفي النص بالقول ان بقره مقبرة. وفي وقفية خواجه امين الدين لطف الله الخازن.. انه اوقف على مرقد قنبر علي ومعيشة الفقراء والمساكين وذلك في غرة ٨٩٤هـ وقد جدهه والى بغداد سليمان باشا ١٢٢٢هـ ثم اعيد تجديده عام ١٩٧٦م. والجامع تقام فيه الصلوات الخمس والجمع والاعياد وقد بنيت له قبة في زمن رئيس ديوان الاوقاف الاستاذ نافع قاسم وذلك برجاء من احد ابناء محلته جاسم القيسي التوتونجي - وفي الزاوية اليسرى من الجامع قبور (آل الجميل).

يقع الجامع في محلة ١١٥ ز ٥٦ دار ٤ على ثلاثة عقود في الركن الايمن الداخل من شارع غازي في الرقاق النافذ الى عقد قنبر علي تتوسط الجامع ساحة مكشوفة فيها غرفتان واحدة للامام والاخرى لخدام الجامع وطارمة مسقفة وواجهته بثلاثة اقواس كبيرة وليس فيه مؤذنة والمحراب من الطابوق وحوله افريز من الطابوق المنجور المزخرف وطباق ومقر نصات وفوقه رتاج مزخرف.

اما التربة فتجد فيها ثمة تقود ترمي من الاهالي الزوار عادة للشفاة ولايفاء النذور وتطالعك ايضاً لوحة كبيرة ومؤطرة معلقة على الحائط من الداخل ما معناه ان الحاج بن يوسف الثقفي امر بذبح قنبر مولى علي بن ابي طالب (ع) وذبح ودفن في هذه التربة! ويقال ان هذه الرواية غير دقيقة لان بغداد لم تكن قد انشأت في زمن الحجاج وان المدفون في هذا المكان هو ليس قنبر مولى علي (ع).

وقد جاء في كتاب تاج العروس: هو لقب ابي طالب نصر المبارك الكاتب ناظر الخزينة ومن المحتمل ان يكون القبر منسوباً الى رجل متأخر زماً عرف بقنبر.. وقد اشار الشيخ محمد صالح بن محمد سليم السهروردي في مخطوطته المعنونة (بغية الواحد في الجوامع والمساجد) (والذي فرغ من تحقيقها د. عماد عبدالسلام رؤوف) ان القبر لا يبي طالب نصر بن علي الناقد الملقب بقنبر من رجال الخليفة المستضيء بالله.. اما الدكتور حميد هود فقد ذكر في حاشية مخطوطة (تذكرة الاولياء) لمرتضى نظمي زاده الذي حققه ومازال مخطوطاً: ان قنبر

(ديواخانه) ال الجميل وعكده اليهود اما الدرابين فهي على التوالي دربونة الطنطل ودربونة الكرد ودربونة الصغيرة ودربونة ام الخطاط وكان يباع فيها (الديرم والسبداج والحمره وسائر مواد المكياب السائدة انذاك) تيلها دربونة حجية شويته واسمها الحقيقي (شاة الريم) بنت محمد العربي او محمد عرب زوجة الملا حمادي خليل الربيعي وابنة خال السيد عبدالرحمن النقيب اول رئيس وزراء العراق وهذه السيدة الفاضلة ادارت المجلس الديني العلمي بعد وفاة زوجها والذي كان يعقد اسبوعياً كل ثلاثاء في الديوان بمساعدة اولادها الخمسة منهم محمود افندي وكان من كبار موظفي بغداد وامر اللواء سعيد وكان يحضر المجلس كبار الشخصيات ورجال الدين منهم شيوخ ال كمر الرفاعي.

الإماكن المقدسة، جامع قنبر علي

اليهود اما الان فقد اصبح سوقاً عابراً تباع فيه الخضار والفواكه واللحوم والسمن. ومن مناطق قنبر علي ثالثاً - (التوراة) وعرفت بالعصر العباسي بقراح (بن رزين) وتنسب الى اقدم كنيس لليهود كما انها كانت تسمى محلة اليهود والتوراة الكبير.

رابعاً- تحت التكية، عرفت بالعصر العباسي بالمحلة المقتدية نسبة الى مستحدثها الخليفة المقتدي بالله العباسي ثم عرفت باليهود المتأخرة بتحت التكية نسبة الى تكية قديمة كانت تقع اخر محلة قنبر علي.

خامساً- عكده خضر بك، وفي كتابه احوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ذكر الرحالة فلنكس جونز بان هذا العكده يتكون من عقود كش حلته وامام طه وعلي افندي وعقد باب الجامع وابو دراج وجامع الخاتم الى عقود الضيق وحمص جي.

سادساً- عكده بحر وفيه دور ومجلس

مسجد حسب الله.

اما بعد فتح شارع غازي (الكفاح) والخلفاء (الجمهورية) فقد احتفى قسم كبير من المنطقة واصبحت حدودها شارع غازي وشارع الامين وشارع الخلفاء وقاضي الحاجات (عقد المصطنع) وتشمل الاسواق والدرابين سوق حنون الكبير، تحت التكية، عكده البحر، عكده خضر بك ودرابين صغيرة اخرى.

أشهر أسواقها ومناطقها

اما عن أسواقها فيأتي في المقدمة اولاً سوق قنبر علي وكان يباع فيه الخضراوات والخبز الذي تصنعه الخبازات (مقابل قهوة النقيب) وثانياً سوق حنون.. وهو امتداد لسوق قنبر علي ويقسم الى قسمين سوق حنون الكبير وسوق حنون الصغير والتسمية حديثة نسبياً ترقى الى العصر العثماني ويعتقد ان اسمه جاء من اسم صاحبه.. وكان يباع فيه الدجاج الحي والبيض والسمن واغلب باعته كانوا من

شغلت محلة قنبر علي واخر القسم الشمالي الماهول من محلات بغداد نهاية العصر العباسي وبعدها تأتي مجموعة من البساتين فيما تقع على اطرافها الشرقية المقابر التي عرفت آنذاك بمقابر (ابرز) وهو اسم عام يشمل اراضي واسعة كانت تمتد بين محلات بغداد الماهولة في الجانب الشرقي وسور الجانب الشرقي وتتصل بفضاءات عدة حتى تصل الى المقبرة المنسوبة الى الغزالي.

اما كتاب احوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فلنكس جونز فيذكر:- ان محلة قنبر علي عام ١٨٤٦ كانت تتكون من (جامع قنبر علي - قهوة اسماعيل كهية - قهوة الوقف - قهوة تختة بند - حمام قنبر علي، عقد مسجد عبدالغني، عقد الحمام، عقد السيد عبدالله، عقد التكية، عقد الضيق عقد اليهود، عقد النجابر، عقد الجنائز، عقد القلوع).

فيما اورد المعجم الجغرافي لمحمد رؤوف طه الشبخلي: (في الرصافة محلة تقع بين المحلات - امام طه، العاقولية، عباس أفندي الست هدية، البوش شبل حنون الكبير، التوراة، مسجد بالقرب من الشارع الممتد الى سوق حنون من الجنوب ومحلة عباس أفندي من الشمال وترتبه تقع بالقرب من المسجد المذكور فتفصله عنه، وتشمل هذه المحلة اثني عشر شارعاً وذلك بين عامي (١٢٧٠-١٣٦٠هـ).

وذكر الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف في كتاب (الاصول التاريخية لاسماء محلات بغداد):

محلة قنبر علي: تتوسط محلات البو مفرج والمهدية وتحت التكية وباب الاغا وامام طه وتنسب الى جامع بهذا الاسم وهو جامع كان معروفاً ٨٧٤-١٤٦٩ كما ورد في وقفيته. وكانت المحلة تعد في العصر العباسي جزءاً من محلة المختارة. واورد في كتابه (معالم بغداد في القرون المتأخرة) نسبت محلة قنبر علي الى مرقد من يدعى قنبر علي. وكانت معروفة بنسبتها هذه في النصف الاخير من القرن التاسع الهجري ثم عرفت بعد بناء الجامع عند المرقد المذكور بمحلة جامع قنبر علي كما في سجلات المحكمة الشرعية في بغداد في السنوات (١٩٢٩-١٢٣١-١٢٣٣هـ).

ومن معالم المحلة (زقاق الباشا وشارع عباس افندي وسلطان حمودة حيث اقامت الاسرة المعروفة بهذا الاسم). وكان الزقاق يمثل امتداداً لمحلة تحت التكية حيث يقع



مسجد آل الجميل سنة ١٣١٩ هـ وجرّد عام ١٩٧٣ ومسجد تحت التكية الذي هدم ونقلته جهة الامامية الى تكريت باسم تكية السيد احمد الرفاعي فمسجد خضر بك بن عبد الله جلبي عام ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥م وقد جدد عدة مرات اخرها عام ١٩٩٩ ويقع الجامع في محلة ١١٥ ز ١٧ دار ٦ في عقد خضر بك على مسار الداخل الى الزقاق النافذ الى قنبر علي من جهة شارع الخلفاء وهناك ايضا مسجد حسب الله في تحت التكية ولكنه هدم وبنيت محلة عمارة بابل (مقابل عمارة الضمان) ثم مسجد احمد الديواني وهو مسجد صغير يقع قبالة المدرسة المحمدية ومسجد هداية الله الحنفي ويقع في العقد الرئيسي في قنبر علي على يمين الذاهب الى قاضي الحاجات وتم تجديده عام ١٤١٧ هـ.



هذا هو مولى الامام علي الهادي بن محمد الجواد (ع) في القرن الثالث الهجري ودفن في مقبرة باب ابرن في هذا الجامع الذي عرف عند العامة بجامع قنبر علي وكنية ابو طالب.

المساجد في المنطقة

اما مساجد منطقة قنبر علي وما جاورها فهي على التوالي:

مسجد آل الجميل سنة ١٣١٩ هـ وجرّد عام ١٩٧٣ ومسجد تحت التكية الذي هدم ونقلته جهة الامامية الى تكريت باسم تكية السيد احمد الرفاعي فمسجد خضر بك بن عبد الله جلبي عام ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥م وقد جدد عدة مرات اخرها عام ١٩٩٩ ويقع الجامع في محلة ١١٥ ز ١٧ دار ٦ في عقد خضر بك على مسار الداخل الى الزقاق النافذ الى قنبر علي من جهة شارع الخلفاء وهناك ايضا مسجد حسب الله في تحت التكية ولكنه هدم وبنيت محلة عمارة بابل (مقابل عمارة الضمان) ثم مسجد احمد الديواني وهو مسجد صغير يقع قبالة المدرسة المحمدية ومسجد هداية الله الحنفي ويقع في العقد الرئيسي في قنبر علي على يمين الذاهب الى قاضي الحاجات وتم تجديده عام ١٤١٧ هـ.

ومحمد الطيار وعبد اللطيف خطاب اما من المهن الطبية فكان رئيس صحة بغداد علي غالب الجميل، ومن القضاء (رئيس محكمة تمييز العراق) عبد الوهاب الدوري ومن المحامون نذكر قاسم حمادي اغا عزيز الجميل صلاح الدين حامد، منعم شاهين، محمد فخري الجميل، عبد الله عباس.

تليها مدرسة مواسات العميان فمدرسة العصمة واسست عام ١٩٣٤ وابدل اسمها اخيرا الى مدرسة المعتصم، وكذلك مدرسة هدية نشي صالح للبنات اسست ١٩٣١ ومتوسطة ميسلون. وازادت الى هذه المدارس عرفت المنطقة (قنبر علي) الكتاتيب ومنها كتاب ملا عبد الله كتاب ملا ابراهيم وفي جامع خضر بك كتاب ملا صالح الفرضي (في مرقد قنبر علي) كتاب لالة هراتي كتاب ملا خليل اما من النساء فكانت ملة درويشة السيد صالح، وملة زكية، الملاية كرجية ام رزوقي قرب المدرسة الوطنية.

ابرز شخصيات المحلة

وينسب الى هذه المنطقة من الشخصيات التي تسلمت الوزارات والمناصب الرفيعة ابرز شخصيات المحلة حسين جميل، حسام الدين جمعة الزعيم عبد الكريم قاسم، مصطفى علي، الدكتور فؤاد حسن غالي ومن السفراء فخري القيسي وطه القيسي ومحمد علي جواد (قائد القوة الجوية في زمن بكر صديقي) وتوفيق الهاشمي ولطيف الجده ومحمود رامز وهؤلاء كانوا في القوات المسلحة والامن الداخلي ومنهم اسماعيل شاهين (مديرا من عام

اما اشهر المدارس التي عرفتھا المنطقة منذ وقت مبكر من القرن الماضي فهي على التوالي المدرسة المهديّة في عقد خضر بك وتأسست عام ١٩٢٦ والمدرسة المحمدية ١٩٣٦ في بيت آل الجميل فالمدرسة الوطنية وتقع مقابل دار حسين جميل

المدارس والكتاتيب!

مواقف ونخوة ووطنية ويذكر التاريخ المعاصر القريب عن المنطقة واهلها موقف العلامة الشيخ عبد الغني الجميل وهو من وجهاء محلة قنبر علي ومن الشخصيات الثورية المعروفة في القرن التاسع عشر فقد كان مفتي في بغداد ولكنه ابي الظلم والاضطهاد فنفي وشرذ واحرقته داره ومكتبته الثمينة ولم يرضخ للمغريات التي قدمها له الوالي علي رضا ليسير في ركاب الدولة وبقي يدافع عن حقوق الاهالي باشعاره وضرب مثلا رائعا بين الشعراء وكان له حدود ثقافة عصره موقفا شخصيا فيه الوضوح والاصرار.

فصبرا فان الليالي تحول ويرجع للغيب من قد ظلم وقد يورق الغصن بعد الذبول وقد يسفر الصبح بعد الظلم

ومن مواقف النخوة آنذاك قيل: دخلت زوجة مفتي بغداد الى دار (جميل زاده) هاربة من الجندرية ومحتمية باهل الدار بعد اعتقال زوجها من قبل الوالي فما كان من صاحب الدار الا ان يستغيث بجلاس مقهى النقيب قائلا لهم، ان علوية استغاثت بنا من الجندرية التي تحيط بالدار تروم اعتقالها فهب اهالي البو شبل والكبيسات وهجموا على الجندرية ودحروهم الى القلعة.

ويقول د. فؤاد حسن غالي: عندما كنت طالبا في المتوسطة (فتوة) اثناء ثورة ١٩٤١ كانوا ياخذوننا الى وزارة الدفاع لنقل صناديق العتاد والتجهيزات العسكرية وجلبها الى محلة قنبر علي حيث تخزن في جامعيها كما يذكر الدكتور فؤاد في معرض حديثه عن المنطقة وتاريخها بما ان شارع غازي (الكفاح) كان قد شق حديثا وكانت بقايا الحجارة تملأ الشارع فقد كنا نحن الصغار نرمي الطائرات الانكليزية المعادية عام ١٩٤١ بالحجارة مقتدين باننا سنسقطها بهذه الحجارة.



وكئيس شيخ اسحق وفي كتاب (مساجد بغداد ومشاهدها في اخر العصر العثماني) للدكتور عماد عبد السلام في وصفه للمكان يقول: انه تربة اتخذ عليها اليهود معبدا يسمى دفين تلك التربة الشيخ اسحق (توراة شيخ اسحق) وهو معبد قديم يقع ضمن محلة التوراة قرب سوق حنون ولا يعلم على التحقيق ديفينة ويذكر د. عماد بانه شاهد القبر قبل عقد من الزمان وشاهد المغسل كما ان فضيلة الشيخ المرجوم جلال الحنفي والاساتذ نافع قاسم اخيرا الكاتب والباحث التراثي الاستاذ رفعت مرهون الصفار حسب ما ذكر في تناوله لبحث عن محلة قنبر علي وما جاورها (بانها شاهدا القبر وهو على طراز قبور المسلمين وان الكئيس يقع في عقد بحر محلة ١١٥ سوق حنون ٦٥.

ويذكر الصفار "وقد اخبرني الاهالي الجاورون للكئيس انه كان هناك معبد لليهود وان بعض الناس البسطاء كانوا يجلبون ابناهم ويطوفون حوله بملابس خضراء للتخلص من الحسبة وان

النشيد الموصلية

■ باسم حنا بطرس

لكون (النشيد الموصلية) من تلحين الوالد، حنا بطرس، وحيث لم تتوفر بين أوراقي التي أحتفظ بها في مكتبتني، ما يوثق هذا النشيد، سوى الخبر المنشور في الصحف آنذاك عن تكريم الملك فيصل الأول للوالد بساعة ذهبية. وبعد أن قمت بتسجيل مقطع يسير من النشيد بصوت عمّتي (مرتا بطرس)، وبحسب ما أسعفتها ذاكرتها قبيل وفاتها بسنتين، فاستذكرت منها ما كنت أسمع في صغري من الوالد الملحن. هكذا تابعت استقصاء المسألة، فاجتمعت لدي المعلومات الكافية عن النشيد:

× الكلام للشاعر الشيخ إسماعيل أحمد فرج الكبير، مدرس اللغة العربية والدين في إعدادية الموصل.

كيف لي أن أحصل على النص الكامل للنشيد؟ طرقت أكثر من باب، وأجريت عدداً من الاتصالات، حتى توفر لي اسم نجل الشاعر المذكور، وهو عبد المنعم إسماعيل مقدم طيار متقاعد، فاتصلت به مستعلماً منه شيئاً، فأفادني مشكوراً بوثيقة مهمة جداً تتضمن معلومة مختصرة لكنها وافية عن النشيد؛ هذا نصّها الكامل:

× النشيد الموصلية:

× نظم / إسماعيل أحمد فرج

× لحن / حنا بطرس

× التاريخ: ١٩٢٥/١/٥.

× هذا النشيد يعبر عن رأي الموصليين في انضمامهم إلى العراق بعد معاهدة لوزان، ولغاية

الآن يعد الموصليون من أشد المدافعين عن وحدة العراق واستقلاله. كما أنهم اغنوا العراق بنخائر المعرفة والعلم والأدب والثقافة من شخصيات ونتاجات كثيرة.

نص النشيد .
أنت يا موصل الإ
أنت فربوس العراق
أنت منه خير جزء
وعماد المجد أنت
أنت روح هو جسم
أنت شمس هو بدر
إن من يدنو حماك
كيف يدنوك وأنت
دوتك شعب غيور
دار عز وكرامة
حُبنا فيك الإقامة
خاب من رام انقسامه
فيه بك أقوى دعامة
أنت تاج هو هامة
منك قد لاقى تمامه
فلقد أدنى حمامة
غاب أبطال الشهامة
بازل فيك إهتمامة

أقعد الكون قديماً
كم أبي فيك حباً
يلتقي الموت ببشر
نحن شوس الحرب قديماً
كيف نولي من أتاك
سوف نصليها ضراماً
ويسخ الدم منهم
بلدي الموصل دومي
لن ينال الغير منك
قط، من ظفر قلامه
× ويختتم عبد المنعم إسماعيل هذه الوثيقة بعبارة (كرم الشاعر بـ (١٠٠) رُبينة ذهب من قبل المغفور له الملك فيصل الأول لنظمه هذا الشعر وكرم الملحن بـ ساعة ذهبية)



شارع الدواسة في الموصل

شوارع بغداد في أوائل ظهورها

عباس الزامل

للحيلولة دون التأثير على سير الحركة في الشوارع.

وفي الخمسينيات نفذت أمانة العاصمة عدداً من المشاريع المتعلقة بتنظيم وتبليط وفتح الشوارع التي تركت آثارها الواضحة في مدينة بغداد، وكان من أبرز إنجازات أمانة العاصمة قيامها بفتح شارع عريض يخترق بغداد من باب المعظم حتى الباب الشرقي (بين شارع الرشيد وغازي) سمي بشوارع الملكة عالية (الجمهورية حالياً) لكي يكون بمثابة رئة للمدينة المزدهمة بالسكان لتخفيف أزمة المرور فيها بعد أن عجز شارع الرشيد والملك غازي عن تخفيفها.

ويذكر قصر الفخري أمين العاصمة في عام 1954 بأنه كان وراء إنجاز شارع الملكة عالية وبحكم منصبه هو الذي قرر أن يكون عرضه (40) متراً ومدخله في الباب الشرقي (50) متراً وأستلم العقارات الواقعة على الجانبين بعمق (20) متراً وقدر تكاليفه (8) ملايين دينار، وبذل جهداً كبيراً في إخراجها وتغلب على المعارضة التي جوبه بها من العلماء ورجال الدين والمستفيدين بفعل استخدامه للحكمة والسخاء والإنصاف باعطاء اصحاب العقارات 10% أكثر مما تستحقه عقاراتهم المتداعية، الأمر الذي جعلهم يطلبون الاستعجال باستملاك عقاراتهم، وقد تمكنت أمانة العاصمة بعد الاقتراض من مجلس الإعمار وبيعها للمساحات الزائدة عن الشوارع (الفضلات) من سد تكاليف شق الشارع وتم افتتاحه من قبل الملك فيصل الثاني في يوم الأربعاء الموافق 2 تشرين الأول من عام 1957.

وقد ترافق مع افتتاح شارع الملكة عالية افتتاح شارع القبلة في الكاظمية أمام باب القبلة في الصحن الشريف حيث مرقد الإمامين الجوادين موسى الكاظم ومحمد الجواد (عليهما السلام) بعد إزالة الأبنية القديمة المتداعية والأزقة الضيقة التي تحيط بالصحن الشريف، إذ أنها لا تتناسب وقدسية المراقدة الطاهرة مما كان له الأثر في تسهيل حركة مرور الوفود القادمة لأجل الزيارة والتبرك.



الشوارع، على اتجاهها التقليدي الموازي لنهر دجلة عدا استثناءات قليلة. وكان من أبرز الشوارع التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الثانية، شوارع بغداد الجديدة، وهي أربعة شوارع رئيسية متوازية، طول الواحد منها ثلاثة كيلو مترات، وعرض كل منها (50) متراً، تتقاطع مع هذه الشوارع طرق فرعية، تقسم المربعات الناتجة عن تقاطعها بصورة هندسية تجعل كل وحدة من وحداته منطقة سكنية تقع على طرفين اثنين.

استمرت أمانة العاصمة في الأربعينيات برغد المدينة بخدماتها الضرورية، وسعت إلى إعادة تبليط الطرق القديمة وإنشاء الأرصفة لتحديد استقامة الشوارع ومنعت الأهالي من التجاوز على تلك الأرصفة

وجود دراسات دقيقة ومتأنية من قبل خبراء ومهندسين عراقيين تأخذ بنظر الاعتبار توسعات المدينة الجديدة وحاجتها للشوارع الواسعة، فضلاً عن كثرة التبادلات في أمانة العاصمة، وإشغالها من أشخاص غير مهتمين بطبيعة أعمالها كان وراء التأخر في افتتاح الشوارع الضرورية للعاصمة فأصبح إنجاز تلك الأعمال مقروناً بشخص الأمين الذي يتولى أمانة العاصمة ومدى استعانتة بالخبراء الأجانب وحسب التخصصات المالية لأمانة العاصمة.

ومن الجدير بالذكر أن توسع المدينة قد أدى إلى ظهور شوارع جديدة، تميزت بالاستقامة والاتساع لاستيعاب وسائل النقل، التي أصبحت في تزايد مستمر، وقد حافظت تلك

عريضةً وذا ممرين كبيرين من بدايته حتى نهايته لكي يتناسب وتطور المدينة وقد تمسك أمين العاصمة برأيه قائلاً: "إن أهالي بغداد صاروا طماعين يريدون أن يقبضوا عن عقاراتهم المستهلكة مبالغ تصل إلى مئة ألف دينار لكل طرف من الشارع، وهو مبلغ باهض لست مستعداً لأدائه" وقد دفع تشدد أمين العاصمة واعتداده برأيه المهندسين إلى تقديم استقالتهم احتجاجاً على ذلك. لكنه لم يتراجع عن رأيه، فتم فتحه حسب المواصفات التي أرادها بفعل تصميمه وعناده.

وبعد إقامة الجسرين الحديديين (المأمون، وفيصل) على نهر دجلة وافتتاحها عام 1939-1940، قامت أمانة العاصمة بفتح شارعين في الكرخ يمتدان من مطلع الجسرين المذكورين إلى خارج المدينة، يسمى أحدهما شارع الملك فيصل، وكان من أوسع شوارع العاصمة وأجملها في ذلك الوقت، وهو أول شارع افتتح بممرين، أحدهما للذهاب والآخر للإياب ويتوسطهما رصيف زرع بأشجار النخيل وأنواع مختلف من زهور الزينة، أما الثاني فهو يمتد من مطلع جسر المأمون (الشهداء حالياً) إلى مسافة قصيرة، وعرف بشوارع الأمير عبد الإله.

لم تكن الشوارع المنوه بها كافية لتسهيل حركة النقل داخل المدينة، لذلك سعت أمانة العاصمة إلى فتح شوارع متعددة في مناطق مختلفة منها شارع الأمين العرضاني وشارع المصارف. وقامت بتبليط شارع الميكانيك مقابل جامع السيد سلطان علي وشارع باب الشيخ عمر الذي اجتمع فيه أصحاب الصنائع والحرف فتحول إلى منطقة صناعية مهمة لتصليح السيارات. كما افتتحت شوارع أخرى في الأعظمية والكاظمية للتخلص من الازدحام في المناسبات الدينية والاجتماعية. ويبدو لنا أن ضعف تخطيط الحكومة وعدم

كانت مشكلة النقل والمواصلات من المشكلات المعقدة في كثير من المدن الكبرى ومنها مدينة بغداد، بفعل حركة السكان وتنقلهم داخل المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الازدحام والتأخر وصعوبة الوصول بسبب رداءة الطرق وعدم تنظيم شبكة الشوارع بصورة تضمن التوسعات الجديدة في المستقبل.

لقد أدى تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في المجتمع البغدادي إلى زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل، فأدى بدوره إلى زيادة ملكية وسائط النقل المختلفة، التي أدت إلى الازدحام في شوارع بغداد الضيقة، بسبب حركة العمل اليومي أو الذهاب إلى الدوائر الحكومية والمدارس أو الدوائر الترفيهية، لذلك اهتمت أمانة العاصمة بفتح شوارع جديدة في المدينة لتكون إلى جانب الشوارع القائمة لتخفيف الازدحام.

افتتحت في مدينة بغداد في بداية الثلاثينيات شوارع رئيسية وأخرى فرعية اخترقت المدينة من شمالها إلى جنوبها، فأصبح بالإمكان سير العربات والسيارات في اتجاهين متعاكسين. وكان من أهم تلك الشوارع شارع عبد المحسن السعدون بين الباب الشرقي وموقع نصب الجندي المجهول القديم وقد جرى فتحه بعد إزالة البساتين الكثيفة في تلك المنطقة ومد القسم الثاني منه إلى ساحة الفتح عبر ساحة علي بابا، وكان للشارع مظهران يختلف أحدهما عن الآخر، أحدهما في النهار ويكون مشغولاً بالعمل لوجود المؤسسات الرسمية والتجارية، وثنائهما في الليل ويكون مكاناً للتسليّة والترويح حيث تنتشر فيه المقاهي والمطاعم.

وافتح في عام 1934 شارع أبي نؤاس المطل على ضفاف نهر دجلة في جانب الرصافة بطول (3) كم، ويمتد من الباب الشرقي إلى نهاية الكرادة الشرقية، وله أهمية اقتصادية واجتماعية في آن واحد. عبر عنها السيد عبد الرزاق الحسيني قائلاً (ترام يعج في الاماسي والاصباح بالغيد الحسان والشبان الاماليد، وترى المقاهي والمنزهات والمصطبات المكتظة بروادها وقد توسطت الحدائق الزاهية وكلها تطل على دجلة حيث ينساب بأمواجه المتراقصة، وقد طافت فوقه القوارب والطيور المائية وانعكست عليه ظلال الأشجار المورقة فيخال للإنسان أن يطالع كتاب ألف ليلة وليلة أو كأنه يعيش حقيقة ويحسى حياة ألف ليلة بسحرها ولذاتها ومجونها).

وعلى الرغم من فتح تلك الشوارع انفرد شارع الرشيد بأهمية خاصة إذ أصبحت أحياءه مثل باب الأغا والشورجة تضم الأسواق والببوت التجارية، وتؤدي دوراً أساسياً كمركز رئيس للحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك دعت الضرورة إلى التوسع في فتح شوارع أخرى لإيجاد منافذ جديدة لتسهيل حركة النقل باتجاه ضواحي المدينة وتخفيف الضغط على شارع الرشيد. فقامت أمانة العاصمة عام 1936 بافتتاح شارع الملك غازي. وقد قرر ارشد العمري أمين العاصمة أن يكون الشارع واسعاً من ساحة قنبر علي حتى ساحة الصدرية، أما الجانبان الأخران فيبقيان ضيقين، في حين اصغر المهندسون الذين استدعوا لشق الشارع على أن يكون



حاليا بسينا متروبول بالقاهرة
وسينا الكورسال بيورسميد
وسينا فاروق بالإسماعيلية

اتحاد الفنانين وسينما الحمراء بالعراق

الفتاهة بفداك

بفردك

مدحيه لسري
حقي الشبلي
عفيفه اسكنده
بشاه و اكييم



عبدالمنز خايل
عبدالحمد تكري
رييا فزي

تألف
لوسيف جوهري
حقي الشبلي

تصوير
عبد رزق
توزيع
بهنا فيانم

اصناع بدرحسان